

تمهيد:

تشكل الجملة مجالاً تركيبياً ودلالياً تدور فيه كثير من الأحكام التجريدية والشكلية؛ فالتنازع والاشتغال والتعليق والإلغاء تعمل متكاملة منتظمة، فهي ذات سمة خطية تتقاطع في الإلغاء الذي يعكس تصوراً تجريبياً لعمل العناصر الوظيفية. فما هو الدور الذي تمثله العناصر الوظيفية داخل الجملة على المستويين التركيبي والدلالي؟ وما هي العناصر المركزية في الجملة؟ وفيما تتمثل قيود التحكم؟ وبم توصف أحياء المفاعيل والفضلات؟.

المبحث الأول: مفهوم الجملة بين النحاة القدامى واللغويين المحدثين.**المطلب الأول: مفهوم الجملة**

اختلف النحاة القدماء واللغويون المحدثون في تحديد مفهوم الجملة، حيث انطلقوا من التصور العام القائم على فكرة المسند والمسند إليه والرابطة ومنهم من أضاف إليها ركن التكلمة واعتنى به باعتباره ركناً هاماً وأساسياً.

وإذا عدنا إلى سيبويه لتتبع المسألة، فإننا نجده تحدث عما اصطلح عليه "الجملة" في باب المسند والمسند إليه. يقول: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم بدا- فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك. وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء، قولك، كان عبد الله منطلقاً، وليت زيدا منطلق. لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"¹.

و الواضح أن سيبويه مضى يشرح العلاقة بين المسند والمسند إليه، وما ينجر عنها من أصناف الجمل، مع التأكيد على أن مصطلح الجملة لم يرد في الكتاب بوصفه مصطلحاً نحوياً بل بمعناها اللغوي².

وكان المبرد أول من وظف مصطلح الجملة بمفهومه الاصطلاحي في كتابه المقتضب ثم انقسم النحاة فيما بعد إلى فريقين: فريق مؤيد لمصطلح الجملة، وفريق مؤيد لمصطلح الكلام؛ فهذا ابن جني يساوي بين المصطلحين، يقول: "أما

1 - الكتاب، ج 1، ص 23.

2 - حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، ص 21.

الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل¹ وقد تبعه الجرجاني والزمخشري².
 أما الرضي الإستربادي فقد أدرك الفارق الدقيق بين الجملة و الكلام؛ فالكلام أخص من الجملة، فهو يحويها و يتضمنها، يقول: "و الفرق بين الجملة و الكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أولاً، كالجملة التي هي خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و الظرف مع ما أسندت إليه.
 والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي و كان مقصوداً لذاته. فكل كلام جملة و لا ينعكس"³.

يمثل القصد في بعده التداولي الفاصل بين الجملة والكلام، فكلاهما تضمننا الإسناد الأصلي غير أنهما يفترقان في هدفهما من حيث إن الجملة إذا قيدت صارت كلاماً. والقيد هنا هو الإفادة، وهذا الذي عناه الشريف الجرجاني في تعريفه الجملة التي هي عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى، سواء أفاد ، كقولك: زيد قائم أو لم يفد ، كقولك: إن يكرمني، فإنه جملة لا تقيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً⁴. وأما الكلام عنده ما تضمن كلمتين بالإسناد⁵.
 وأما ابن هشام فقد تبع الرضي في الفصل بين الكلام والجملة مستنداً إلى أساس القصد والإفادة، فالكلام عنده "هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه"⁶.

و أما الجملة فقد عرفها بالتمثيل لأنواعها، يقول: "و الجملة عبارة عن الفعل و فاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم. وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللص و أقائم الزيدان؟ و كان زيد قائماً و ظننته قائماً"¹.

1 - الخصائص، ج1، ص 18 .

2 - ينظر: المقتصد، ج1، ص 68 . وشرح المفصل، ج 1، ص 72 .

3 - شرح الكافية ، ج 1، ص 31-32 .

4 - التعريفات، ص 68 .

5 - المصدر نفسه، ص 150 .

6 - مغني اللبيب، ج 2، ص 431 .

وقد انطلق ابن هشام في التفريق بين الكلام والجملة لبيان أقسام الجملة عنده إلى صغرى وكبرى؛ فالجملة الصغرى هي المتألفة من مبتدأ وخبر، أما الكبرى فهي التي يرد خبرها جملة نحو: زيد مجهول صاحبه. هذا المنحى التركيبي في تقسيم الجملة تبعه منحى دلالي قسمت الجملة فيه عند البلاغيين إلى إنشائية وخبرية. وأضاف بعض المعاصرين قسماً ثالثاً هو: "الجملة الإفصاحية"².

أما علماء اللسانيات المحدثين فقد عرفوا الجملة انطلاقاً من المناهج التي تبناها، و النظريات التي وضعوها.

يعرف بلومفيلد (bloomfield) الجملة على أنها: "شكل لغوي مستقل، غير متضمن في شكل لغوي أكبر وفق مقتضيات التركيب النحوي"³.

فالتعريف قائم على أساس شكلي يتمتع باستقلالية تركيبية ظاهرة، و معنوية متضمنة، و هي غير تابعة لجملة أخرى أكبر منها، ويتضح أيضاً تصنيف أنواع الجمل؛ إلى جمل صغرى، و جمل كبرى.

و أما جون ليونز (jhon lyons) فيعرفها بقوله: "هي أكبر وحدة يمكن أن يتناولها النحو بالتحليل، فهي من ثمة كيان مجرد يستطيع اللغوي بواسطته تفسير الارتباطات التوزيعية القائمة داخل المنطوقات"⁴.

فالجملة مجال للتحليل و بيان الأشكال التجريدية التي تمثلها، و تقوم على تفسير العلاقات الناتجة عن ترتيب العناصر.

ثم إن الوصف البنيوي قائم على تصنيف الملفات إلى وحدات كبرى ووحدات صغرى؛ إذ أن حدود التحليل تبدأ من الجملة و تنتهي عند الفونيم. فالمرحل التي تمر بها الجملة ملخصة في هذا التعريف، وهي ذات أسس أربعة:

1 - مغني اللبيب، ج 2 ، ص 431 .

2 - تمام حسان، الخلاصة النحوية عالم الكتب، ط1، 1420هـ - 2000م، ص 148.

3 - Bloomfield, Language, new york, 1933, p:170 .

4 - J.lyons ; introduction to the theoretical linguistics cambridge, 1968 ,p176

ينظر

و يضيف أن الجملة لا تكون وحدة كلامية مستقلة إلا إذا استقلت بنيويا ووظائفيا عن غيرها.

1. دراسة الجملة تمت في باب مشترك بين علم الصوت والصرف والنحو؛ فهي تدرس في باب الوحدات الدلالية وتحليل أقسام الكلام.
 2. تقوم دراسة الجملة في النظرية النحوية على التحليل للكشف عن الأبنية المشكلة لها، والعلاقات الناتجة عن التضام والتآلف.
 3. توصف الجملة على أنها كيان شكلي مجرد.
 4. بيان الوظائف النحوية في إطار نظام لغوي موحد.
- أما جورج موانان (jorge mounin) فقد جمع في تعريفه للجملة بين عدة خصائص علمية تربط بين علم النفس والمنطق وعلم التركيب؛ وانطلاقاً من المقياس النفسي تعرف الجملة على أنها هي "الإحساس الحاصل بأنها تعبر عن فكرة كاملة"¹.
- وإذا نظرنا إلى المقياس المنطقي، فإننا نجد المسند والمسند إليه. اللذين تخرج عنهما الجملة، فتسمى تركيباً غير إسنادي.
- ويعترف جورج موانان أن إعطاء تعريف نحوي دقيق للجملة يعد إشكالاً يعترض اللساني لأنه يكون أمام كم هائل من المقاييس التي قد تختلط عند استغلالها في وقت واحد².
- ونجد جون كوهين (Jean kohen) يجمع في تعريفه للجملة بين مقومات الصوت والمعنى "فالجملة إذن وحدة بالصوت والمعنى في آن واحد"³.
- فالتعريف هنا قائم على حدي الجملة، الحد الأدنى وهو الصوت، والحد الأكبر وهو الدلالة أو المعنى، وما بينهما نجد الصرف، والمعجم والنحو.
- أو لنقل أن جون كوهين انطلق من ثنائية دي سوسير الدال والمدلول التي تحتل تصوراً واسعاً ودقيقاً لكل شروط الجملة ومقاييسها.

1 - مفاتيح الألسنية، ترجمة: الطيب البكوش، تقديم: صالح القرماضي، منشورات الجديد تونس، 1981 م ص 101 .

2 - المرجع نفسه، ص 102 .

3 - جون كوهن، بنية اللغة الشعرية، ص 70.

أما أندري مارتينييه (André martinet) فقد انطلق من مصطلح الملفوظ (L'enoncé) الذي ارتضاه بديلاً للجملة، وذلك للدلالة على السمة النطقية أو الصوتية ذات البعد الإبلاغي، فالملفوظ مصطلح وظيفي، يقول إنها "ملفوظ ترتبط عناصره بمسند واحد أو عدة مساند مترابطة"¹.

فالجملة مقيدة بمجموع العناصر الوظيفية المشكلة للبنية، وهي في نظره "تناسق بين مركبات نحوية قائم على المسند"².

يعرف تتيار الجملة بقوله: "هي مجموعة العناصر المنظمة المكونة من الألفاظ؟" فالجملة عنده نظام تعمل وفقه العناصر في خط سير أفقي³. ويحقق هذا النظام سلسلة العلاقات ذات الأثر المعنوي، فهي تشكل عنصري الربط والإفادة. فالعلاقة عند تتيار ذات أثر تركيبية يتضح في المثال الآتي:

قام الرجل، العنصر الأول: قام، والعنصر الثاني: الرجل، والعنصر الثالث: العلاقة الرابطة بين العنصرين.

لا يخرج هذا التفسير عما قاله النحاة العرب، في معرض حديثهم عن الإسناد فهو ذو أبعاد ثلاثية: المسند، والمسند إليه، والإسناد، إذ لا يمكن تصور جملة من مسند ومسند إليه دون اعتبار ما يجمع بينهما من علاقة ربط إسنادية.

وتمثل الجملة عند التوليديين التحويلييين مركز الدراسة التي تتضافر فيها القوانين الصوتية و التركيبية و الدلالية لتمييز صحيحها من لاجنها.

فالجملة تدرس في إطار علم التركيب الذي يكون بالقواعد التي تنتج الجمل القابلة للتحليل⁴.

1 - Elémentde linguistique générale,p 131.

2 - المنصف عاشور ، بنية الجملة العربية بين التحليل و النظرية ،ص34 .

3 - Eléments de syntaxe structurale, p11.

4 - N.chomsky, structures syntaxiques,p.13 .

على الرغم من تعدد تعريفات الجملة واختلافها، إلا أن هناك أسساً تربط بينها نجملها فيما يلي:

المطلب الثاني: الأسس التي تقوم عليها الجملة

1- الإسناد: كان المنطلق الذي تأسست عليه الجملة عند النحاة قديماً وحديثاً، هو الإسناد الذي هو التأليف عند الأشموني¹ والارتباط عند الصبان².

و قد قابل الإسترابادي الإسناد بالإخبار إلا أنه أعم منه، يقول: "والمراد بالإسناد أن يخبر بكلمة أو أكثر عن أخرى³ ويضيف إلى أن الإسناد هو الإخبار إلا أنه أعم إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري و الطلبي و الإنشائي⁴.

والمقصود بالنسبة الحاصلة بين المسند و المسند إليه درجة الارتباط و نوع هذا الارتباط، أو الحكم مثلما بينه الاسترابادي⁵.

فالنسبة علاقة ضمنية في الإسناد، وهي ثلاثة أنواع حسب رأي أبي حيان؛ نسبة إسنادية مثل علاقة الفعل مع الفاعل، والمبتدأ مع الخبر، ونسبة تقييدية مثل نسبة المضاف والمضاف إليه، والنعت والمنعوت، والبدل والمبدل منه. ونسبة العامل التي تفسر العمل من رفع ونصب وجر نحو: ضرب زيد عمراً، فهي التي تربط بين الفعل والمفعول به، أو الفعل والفاعل⁶.

وهنا نكون أمام نوعين من الإسناد، الإسناد الأصلي، والإسناد غير الأصلي أو ما سماه محمد خان الإسناد الفرعي⁷.

وإذا عدنا إلى التحقيق في دلالة المصطلحين التأليف والارتباط، فإننا نجد أن التأليف أوسع من الإسناد لأنه يمتد إلى ما زاد على ركني الإسناد.

1 - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 34 .

2 - حاشية الصبان، ج 1، ص 34 .

3 - شرح الكافية، ج 1، ص 30 .

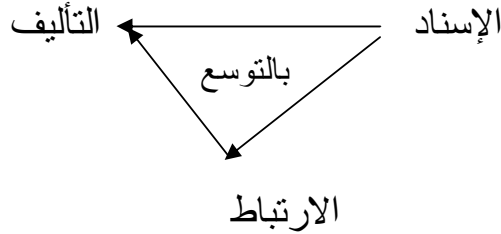
4 - المصدر نفسه، الموضوع نفسه.

5 - ينظر المصدر نفسه، الموضوع نفسه .

6 - ارتشاف الضرب، ج 2، ص 831 .

7 - لغة القرآن الكريم، دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، ط 1، 2004، ص 22 .

أما الارتباط فهو أقل شمولية من التأليف وأوسع من الإسناد، فالإسناد ارتباط و ليس كل ارتباط إسنادا نحو شبه الجملة: الرجل في الدار.
و يمكن تمثيل العلاقة بين الإسناد و التأليف و الارتباط فيما يلي:



2- الإفادة: عنصر الإفادة أساس إلزامي في حد الجملة و شرط من شروط الإبلاغ و المراد بالمفيد "ما يفهم معنى يحسن السكوت عليه"¹ نحو: أجرى الطالب امتحانه، فإن المعنى المستخلص من التركيب هو إجراء الطالب لامتحانه، إذ اتصف بالحدث الذي تم في زمن مضى.

و أما السكوت فإنه يكون عندما تحصل الإفادة بركني الإسناد، أو ماتجاوزهما إلى ذكر الفضلات التي لا يستغني عنها الكلام في بعض الأحيان. يقول الصبان: "ووقع الخلاف أيضا في الفضلات، هل هي خارجة عن الكلام أو داخلة فيه؟ فإن كان حذفها مضرا كنسأوه طوالق إلا هند، أو عبيده أحرار إلا زيدا دخلت وإلا فلا"².

و قد اختلف النحاة في محل الإفادة، هل هي سكوت المتكلم، أم السامع أو هما معا؟ وقد رجح السيوطي سكوت المتكلم، معتمدا على مبدأ التقابل المتكلم ≠ السكوت³ وقد ورد في حده للكلام و الكلام قول مفيد، وهو ما يحسن سكوت المتكلم عليه"⁴

مع أن المتكلم أخذ نصيبا كبيرا في الحكم على الكلام بالإفادة، فإننا لا نلغي السامع باعتباره مساهما في العملية التواصلية، و قد أدرك الصبان في حاشيته دور السامع في الحكم على إفادة الكلام أو عدم إفادته، يقول: "والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الأصح، و يحسنه عد السامع إياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى من

1 - همع الهوامع، ج1، ص 29 .

2 - حاشية الصبان ، ج 1 ، ص 32-33 .

3 - الهمع، ج1 ، ص 29 .

4 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.

اللفظ إلى شيء آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا على المحكوم عليه وبه"1.

وقد أكد الصبان على قيمة الفائدة ذات الدلالة على "النسبة الإيجابية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أو لا، قصد بها المتكلم الكلام أولا، طابق كلامه الواقع أو لا"2.

3- القصد أو نية المتكلم:

القصد في الكلام يخرج الكلام من الإبهام و لغة الرموز إلى لغة مفهومة ذات هدف محدود، لأن من شرط القصد الوعي و الإرادة والعلم بما يقال إذ يمتلك المتكلم القدرة اللغوية و الأداء الكلامي، ثم يفرق بين القدرة على الكلام و بين استعماله.

فإذا بلغ المتكلم مقصده بلغت عنده غاية السكوت، وهنا" يلتقي الإفادة بالقصد يقول الصبان: "وحسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما تكلم به"3.

وإذا نظرنا في الشواهد التي ساقها النحاة نحو ما ذكره الأشموني في معرض حديثه عن الكلام "ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته"4. حيث عمد إلى الجملة المركبة من: جاءني الذي قام أبوه، فقصد بذاته لإخراج ما لم يكن إسنادا في الجملة؛ حيث فصل "قام أبوه" عن جاءني الذي ... " فعندما قال المتكلم: جاءني الذي ... فإن الكلام مفهوم بتأويل الذي "بالرجل"؛ أي جاءني الرجل. إذ تحصل الفائدة والقصد و لا يتعداها إلى بقية متمات الجملة. أما إذا أردنا تفصيلا أكثر بوصفه أو تحديد سماته، فنقول: الرجل الذي قام أبوه. و قد نزيد على هذا التفصيل سمات أخرى تسهم في توضيح الموقف أكثر.

ونلاحظ من خلال نص الأشموني أنه ربط بين ثلاث مصطلحات هي الإسناد، والإفادة والقصد، فلا قصد دون إفادة، ولا إفادة دون إسناد. فالعلاقة التي تربط بينها هي علاقة التلازم.

- 1 - حاشية الصبان ، ج 1 ، ص 31 .
- 2 - المصدر نفسه، ج 1 ، ص 32 .
- 3 - المصدر نفسه ، الموضع نفسه.
- 4 - شرح الألفية ، ج 1 ، ص 32 .

4- الاستقلال: يتحقق الاستقلال إذا تحققت الشروط الثلاثة السابقة، يقول أبو حيان:

"والإسناد نسبة شيء إلى شيء على سبيل الاستقلال"¹.

وانطلاقاً من النص وربطه بالعلاقة التلازمية بين أسس الجملة الثلاثة: فإننا نقرأ العلامة من الإسناد لنصل إلى تحقيق الاستقلال.

فإذا نظرنا إلى الجملة "الحق منتصر". فإنها حققت الإسناد والإفادة والقصد، ومن ثم الاستقلال التركيبي والمعنوي، إذ المعنى مكتمل والقصد بالغ.

المطلب الثالث: التصنيف الجملي في النظرية النحوية بين التجريد والاستعمال.

تقسم الجملة إلى فعلية واسمية بحسب الصدارة وهذا أمر يتعارض فيه التنظير مع التطبيق، فإذا حدث التقديم و التأخير اختل هذا المعيار وصار النحوي أمام مشكلة التصنيف أو إعادة التصنيف مع استحضر آلية التقدير التي تدفع بالتناقض بعيداً.

فسمة الاسمية والفعلية تعكس معنى لا يثبتته التركيب، لأن الاسم مفرغ من الزمن أو زمنه مطلق. فينعدم شرط التناسب بين التجريد و الاستعمال، فالمشكلة تنحصر في نظري - في الجهاز الوصفي لا في اللغة ذاتها.

والذي يظهر من خلال عمل النحاة وتصورهم بأن كل نوع من الجملة مستقل بذاته، فجاء تفسيرهم للاستقلالية تفسيراً سطحياً في حين أن الجمل متصلة ببعضها على الرغم من الفصل المنهجي التصنيفي الذي لا يتعارض وعملية الاتصال التي تتضح من خلال النماذج الآتية:

1. يؤدي الرجل فريضة الحج.

2. الرجل يؤدي فريضة الحج.

3. إذا اجتهدت نجحت.

4. نجاحك قائم على اجتهادك.

إن ج(1) وج (2) متصلتان من جهة التركيب و الدلالة، و إن كان هذا الاتصال جزئياً من حيث التركيب، فإنه من جهة المعنى واحد، لأن الفكرة التي تشكلت في ذهن المتكلم واحدة.

ولست أدري لماذا تغافل النحاة العرب عن هذا الجانب على أهميته، وحصروا تحليلهم في العنصر الأول؟ ففكرة العامل مطروحة بوصفها قيودا تحكم في تصنيف الجملة، ولكنها غير كافية البتة لتقرير مثل هذا الحكم المصادر في البدء.

فتفاعل الحدث واستمراريته واضح في الجملتين، فكيف تكون ج(2) اسمية؟ وهي لا تختلف عن ج(1) سوى في تقديم الاسم وتأخير الفعل للاهتمام بالمتقدم، إنهما "ترتدان إلى بنية واحدة في المستوى العمقي"¹.

أما ج (3) و ج (4) فالاختلاف باد في توجه الجملتين؛ فالأولى شرطية لخضوعها للمنوال الشرطي [إذا...] ، والثانية اسمية حسب رأي البصريين على الرغم من تضمنها للشرط مع غياب أدواته. فالتغيير القائم على مستوى العناصر المتألفة، كان من الفعلية إلى الاسمية؛

نجحت ← نجاحك.

اجتهدت ← اجتهادك.

فالمصدران (نجاحك، و اجتهادك) يحملان جزءا مما يدل عليه الفعل من حدث وزمن فأما الحدث و الزمن فمطلقان؛ إذ أن النجاح يكون في أي وقت من خط سير الحدث. فإذا قارنا بين ج(3) و ج (4) و جدنا اتصالا تركيبيا و دلاليا على الرغم من الاختلاف الذي تبينه البنية السطحية للجملتين. هذا الاتصال يتضح في عدة جوانب منها:

1. الشرط الخاضع للمنوال [إذا...] في ج (3) و الشرط المتضمن في ج (4).

2. تحقق حدث النجاح المقيد بالاجتهاد.

3. الجمع بين خصائص الاسمية والفعلية لم يتحقق إلا في المشتقات من نحو اسم

الفاعل، الذي ينجذب نحو الاسمية أو نحو الفعلية بحسب قوة ودرجة الحدث والزمن، فمؤشر الحدث يرتبط في أغلبه بالتركيب في حين يرتبط الزمن بالصيغة والدليل الذي نعتمده هنا هو أن دلالة الأسماء على الزمن أقوى من دلالة الفعل عليه، لأن بنية الاسم مستقرة وثابتة في حين نجد بنية الفعل متغيرة، والتغير

1 - ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، (الجملة البسيطة) ص 25. و ينبغي أن نشير إلى أن مدرسة الكوفة اتبعت منهجا منطقيا في تحديد الجملة الفعلية والاسمية إذ أن الجملة الاسمية لا تتضمن فعلا .

تجزئياً؛ فالأسماء دلالاتها كلية مطلقة أما الأفعال فدلالاتها جزئية مقيدة. إذ يؤكد الرضي الاسترأبادي على الزمان المطلق لاسم الفاعل، يقول: "وأما اسم الفاعل والمفعول، فعملها في مرفوع هو سبب جائز مطلقاً، سواء كان بمعنى الماضي، أو بمعنى الحال، أو بمعنى الاستقبال، أو لم يكونا لأحد الأزمنة بل كان للإطلاق المستفاد منه الاستمرار"¹.

أما ابن يعيش فإنه جعله لفظاً مسترسلاً في الزمن غير دال على المضي وحده، بل متوجه إلى الحال ومستقر فيه، فالدلالة الزمنية غير مطلقة وإنما مسترسلة². فالشرط في البنيتين (3) و(4) تحقق بصور مختلفة مع المحافظة على الشكل العام للمنوال الشرطي الممثل الرئيس للدلالة.

المطلب الرابع: الرتبة بين النظرية النحوية العربية و النظرية اللسانية الغربية.

إن الذي ميز مسألة الرتبة في النظرية النحوية العربية كونها المعيار الشكلي المعتمد في تحديد النمط التصنيفي لنوع الجملة في العربية. و تصل الرتبة ذروتها في التحليل للوصول إلى المعنى، عند غياب الحركة الإعرابية نحو: أكرم موسى عيسى. وهي نوعان رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة، والمحفوظة هي التي لا تخضع لتبديل مواضع عناصرها وإلا وقع خلل في التركيب يذهب أهمية المعنى.

نحو: النعت والمنعوت، البديل والمبدل منه، المضاف والمضاف إليه، المعطوف والمعطوف عليه وحرف الجر واسم المجرور.

أما الرتبة غير المحفوظة، فهي تكشف عن أساليب بلاغية هامة نحو: التقديم والتأخير الذي شكل اهتمام البلاغيين، وجعلوا منه منطلقاً لكثير من أحكامهم.

إنها تجمع في أدوارها الوظيفية بين النحو والبلاغة " فهي قرينة نحوية ووسيلة أسلوبية: أي أنها في النحو قرينة على المعنى، وفي الأسلوب مؤشر أسلوبية ووسيلة إبداع، وتقليب عبارة، واستجلاب معنى أدبي"³.

1 - شرح الكافية ، ج 2 ، ص 250 .

2 - ينظر شرح المفصل ، ج 4 ، ص 84 .

3 - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب القاهرة، ط 1 ، 1413 هـ - 1993 م، ص 91 .

شكل تقديم الفاعل على الفعل عدولا عن الأصل، إذ تنقل فيه الجملة من الفعلية إلى الاسمية. ولهذا منع النحاة مثل هذا التقديم، فقالوا: "لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن لم يكن مظهرا بعده، فهو مضمرة فيه لا محالة. تقول: زيد قام فـ (زيد): مرفوع بالابتداء، وفي قام ضمير (زيد) وهو مرفوع بفعله"¹.

والذي أوقعهم في هذه القاعدة الإجمالية مبدأ العامل الذي لا يتقدم عليه معموله. "لو قدمت الفاعل فقلت: زيد قام لم يبق عندك فاعلا، وإنما يكون مبتدأ وخبرا معرضا للعوامل اللفظية"².

والواضح أن الجملة يتحكم فيها عنصر واحد لا عنصري الإسناد، فمهما وصف النحاة الإسناد بأنه الركن العمدة، فقد صار لاغيا أمام سيطرة العامل في توجيه الجملة و التحكم في تصنيفها.

ثم إن اعتبار تقدم الفاعل على الفعل غير جائز، إذ به تخرج الجملة من الفعلية إلى الاسمية وهذا أمر يجعل الرتبة محفوظة أيضا. إذ لا يمكن أن نتحدث إلا عن ترتيب واحد هو: فعل + فاعل (VSO) و أما النموذج (SVO) لا وجود له عند البصريين، أما الكوفيون فقد جوزوا تقديم الفاعل على الفعل، ويبقى التركيب فعليا³.

وما بين النموذج (SVO) والنموذج (VSO) يرتفع المعنى و تسقط جميع الاعتبارات الشكلية التي اعتمدها النحاة.

ولعل المعيار الدلالي هو هدف جميع الدارسين بدءا بالجرجاني الذي يدرك شرف المعنى ويبين أنه مطلب يراعى أثناء ترتيب الكلام يقول: "و الترتيب فن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء أصحاب اللسان في الأساليب وأولئك الذين يجيدون التصرف في القول ووضع الموضوع الذي يقتضيه المعنى"⁴.

1 - ابن جني، اللع في العربية، ص 79-80. شرح قطر الندى وبل الصدى تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع. ص 199. و ينظر: خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ج 1، ص 396.

2 - شرح المفصل، ج 1، ص 201.

3 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 397.

4 - الدلائل، ص 352.

و قد أدرك ابن يعيش معيارا هاما وهو أسبقية الوجود الكوني: يقول: "اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله"¹.

فالمبدأ هنا تميز بالثبات إذ لا يتأثر بقاعدة نحوية، أو باستعمال لغوي، وإنما هو منطق الكون الذي يتحكم في كل الظواهر الكونية، بما فيها قانون اللغة وأحكامها. فلو أن النحاة انطلقوا من مثل هذه الأسس، و لم يغلّبوا الافتراضات التي أملتها عليهم فلسفة العامل، و سيطرت على توجيه النماذج التي وضعوها، لما وقعوا في اضطراب بين التنظير و التطبيق.

ونجد ابن يعيش يفسر حقيقة ما وقع فيه النحاة في ترتيب عناصر الجملة الذي سار وفق مبدأ " مرتبة العامل قبل المعمول، فقدم الفعل عليهما لذلك وكان باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجدته"².

تثبت الدراسات التحليلية القائمة على تطبيقات جمالية وفق النموذج (SVO) أنها تبتعد عن المنهج الوصفي القائم على تتبع المعنى.

ثم إن المنهج العربي في وصف نظام الجملة" يبقى قاصرا عن الوصول إلى البنية العميقة للتركيب"³.

تنظر اللسانيات التوليدية التحويلية إلى الرتبة على أنها وصف للجملة في بنيتها العميقة والسطحية، إذ تختلف الرتبة فيهما، فالرتبة الأصل في الإنجليزية حسب تشومسكي هي: " فاعل، فعل ، مفعول"(SVO) و ينكر الرتبة التي من نمط (VSO) التي عليها اللغة العربية دون التمثيل لما يقول⁴.

فإذا قمنا بمقارنة بين نمطي الرتبتيين(SVO) و (VSO) نجد تقاربا تداوليا بينهما، يعكسه تصنيف العناصر فيهما. إذ أن الرتبة(SVO) (فاعل + فعل + مفعول به) . تبين أن الركن الاسمي تصدر التركيب وتلاه الركن الفعلي. أما الرتبة (VSO) (فعل

1 - شرح المفصل، ج1، ص75 .

2 - شرح المفصل، ج1، ص75 .

3 - خليل عمارة، في نحو العربية وتراكيبها ، عالم المعرفة، المملكة العربية السعودية، ط1
1404هـ-1984م، ص185 .

4 - اللسانيات و اللغة العربية، ص105 .

+ فاعل + مفعول به) فهي تبين أن الركن الفعلي تصدر التركيب، و تلاه الركن الاسمي. مع بقاء دلالة البنية العميقة على أن الرتبتين تدلان على جملة فعلية سواء تقدم الفعل فيها أو تأخر. لأن ما تم في النمط (SVO) هو تحويل العنصر لغرض التوكيد نحو:

1. قام الرجل.

2. الرجل قام.

تقوم الرتبة في اللسانيات التوليدية التحويلية على فرضية مفادها" أن البنية مصدر اشتقاق الجملة بنية مرتبة... توجد رتبتان اثنتان رتبة عميقة و رتبة سطحية على أساس أن الرتبة الثانية مشتقة من الرتبة الأولى بواسطة قاعدة نقل تحويلية"¹. فالرتبة تقوم في أساسها على قاعدة التحويل للحصول على عدد كبير من الأبنية، إلا أنها تخرج بعض الأبنية من قيود السلامة التركيبية. إذ أثبت بعض الباحثين سلبيات هذه القاعدة، واستبدالها بما أسماه قواعد الخفق² التي تزيل كل اللحن الذي أحدثته قواعد التحويل.

تبتعد اللسانيات الوظيفية عن القواعد التحويلية باعتماد قواعد تعبير غير تحويلية، تعمل على نقل البنية التحتية غير المرتبة إلى بنية مكونات دفعة واحدة³. فمجال الرتبة البنية شبه سطحية تستند في تحليلها إلى قواعد دلالية تداولية.

وقد صاغ الوظيفيون نحو: ديك (Dick) و كرينيك (Kinberk) مجموعة من المبادئ توصف من خلالها الرتبة من نحو: الرتبة في الجملة الشرطية؛ إذ أن الشرط قبل المشروط، أو السبب قبل النتيجة؛ نتبين ذلك في الأمثلة الآتية:

المجموعة (أ) (1) - إن اجتهدت نجحت.

(2) - إذا اجتهدت نجحت.

ويتضح الفرق في الرتبة لا سيما في البنية الشرطية من خلال الأمثلة الآتية:

المجموعة (ب) (3) - من اجتهد نجح.

1 - أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، دار الأمان- الرباط-، ص230 .

2 - الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص186-187 .

3 - قضايا اللغة العربية، ص230 .

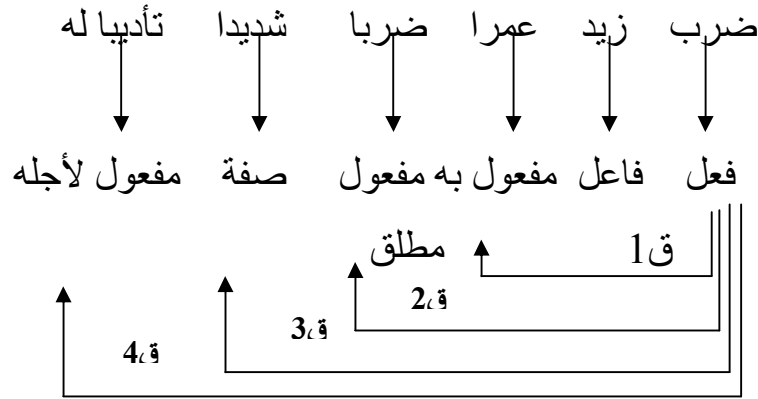
(4) نجح من اجتهد.

والفرق يتجلى في تغيير رتبة جملة الشرط وجوابه. ففي ب (3) الجملة حققت مبدأ الشرط؛ فالنجاح يسبقه الاجتهاد.

أما في ب(4) فإن هذا الشرط تم خرقه تركيبيا لا دلاليا، إذ تقدم النجاح على الاجتهاد، مع الاحتفاظ بدلالة المبدأ الأصلي، ولا يصح خلاف ذلك.

وقياسا على الشرط، فإن (ديك) يضع الفاعل قبل المفعول به، وهي أسبقية مفهومية، وعليه فإن الفضلات يتم ترتيبها بالنظر إلى رأس المركب وفقا لدرجات ارتباطها

و تقييدها بالمركب. إذ ترتب الفضلات من الأقل تقييدا إلى الأكثر تقييدا¹ نحو:



يحدث تغيير المكونات الوظيفية لمواقعها الرتبية وفق مبادئ: وظيفية، تداولية، ودلالية.

فأما المبادئ الوظيفية فنمثل لها ب:

البنية الأصلية في اللغة العربية هي: فعل + فاعل + مفعول، إذ أن الفاعل و المفعولان يأخذان موقعهما حسب الوظيفة المسندة إليهما داخل التركيب، فقد تكون وظيفة (محور أو بؤرة).

قرأ المدير، الصحيفة.

المدير، قرأ الصحيفة.

الصحيفة، قرأها المدير.

وانطلاقا من مبدأ الرتبة الأصلية فإن اللغة العربية صنفت ضمن اللغات ذات المجال البعدي²؛ و يمثل لها وظيفيا:

1 - قضايا اللغة العربية ، ص 246 .

2 - قضايا اللغة العربية، ص 249 .

[محدد- رأس- فضلة] .

و يتم توسيع الركن من جهة الفضلة، ثم يحدث تغيير المواقع.
إن الذي حققته الوظيفية أنها كانت أكثر توفيقا في تحليل التراكيب ومراقبة الأنماط
التركيبية، وتوظيف المستويات الثلاث في تحليل الجمل، المستوى التركيبي، و المستوى
الدلالي، والمستوى التداولي.

المبحث الثاني: العامل و تحليل المقولات العاملة

يوصف العامل أنه وقوع للأثر بعد التآلف بين عناصر التركيب؛ فلا يخلو تركيب من عامل لفظي أو معنوي. كما أنه النقطة المركزية التي تلتف حولها: العلاقات الوظيفية حيث يشكل الرفع في المبتدأ أو الخبر والفعل المضارع جدلاً قويا بين النحاة، الذين انطلقوا في تفسيرهم من العلل المحسوسة، " أو التعليل الصوتي "، ليصلوا بالفكرة إلى التجريد الذهني الذي بعث على تقوية التقدير والتأويل .

المطلب الأول: رفع الفاعل و نصب المفعول .

أرجع ابن جني علة رفع الفاعل و نصب المفعول إلى الخفة والنقل، قال: " قال أبو إسحاق في رفع الفاعل، ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه ، فقال: فإن قيل: فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرتة، وذلك ليقل في كلامهم ما يستقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون " ¹.

فالرفع عند النحاة علو المنزلة والشأن، ولذا كانوا يرفعون كل اسم بدأوا به كما رفعوا المضارع لوقوعه موقع الأسماء، ورفع الفعل والفاعل لأنهما تنزلا منزلة الجزء الواحد ².

المطلب الثاني: رفع المبتدأ و الخبر .

أجمع النحاة على رفع المبتدأ والخبر ما لم تدخل عليهما عوامل من نحو كان وأخواتها، أو أن وأخواتها، والرفع هنا بالإسناد، لأنه معنى قد تناولهما معا تناولاً واحداً من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين: مسند ومسند إليه ³. ورفعها كان من جهة أنهما تنزلا منزلة واحدة لا يستغني أحدهما عن الآخر. ثم إن الرفع كان أيضا

1 - الخصائص ، ج 1 ، ص 50 .

2 - المصدر نفسه ، ص 105 .

3 - شرح المفصل ، ج 1 ، ص 221 ، وفكرة الرفع بالإسناد قال بها ابن هشام، ينظر الأشباه و النظائر ج2، ص 244 .

لاهتمامك " بالاسم وجعلك إياه أولا لثان يكون خبرا عنه، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقا به، وكانت رتبته متقدمة على غيره¹.
فالإسناد والرتبة والاسمية كلها عوامل تقتضي الرفع للدلالة على أهمية العنصر وقوته في التركيب.

المطلب الثالث: مقولة النصب على الخلاف .

النصب على الخلاف مصطلح تبناه الكوفيون من مقولة الخليل عن المستثنى المنصوب بـ "إلا يقول:" هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا لأنه مخرجا مما أدخلت فيه غيره².

فيكون ما بعد إلا خارجا عن حكم ما قبلها ، ولذا نصب دلالة على مخالفة حكم الجملة قبلها، ويستشهد الخليل بقول العرب ومثاله:"قولهم: خرج القوم إلا زيدا، وقام الناس إلا محمدا. نصبت زيدا ومحمدا لأنهما لم يشاركا الناس والقوم في فعلهم، فأخرجنا من عددهم"³.

فإخراج بعض من كل يتم بقريئة لفظية هي الإعراب، فيكون البعض المخرج منصوبا خلافا لكل المرفوع. وحالات النصب على الخلاف أربع هي :

1. نصب الخبر إذا وقع ظرفا نحو: زيد أمامك و خلفك .
2. نصب الفعل المضارع بعد الواو والفاء، و أو. حيث خالفوا الفعل الأول ولم يريدوا عطفه عليه، وقياسه على المفعول معه نحو: لو تركت الأسد لأكلك⁴.
3. المفعول معه نحو: استوى الماء و الخشبة⁵.
4. فعل التعجب نحو: ما أجمل الإحسان إلى الفقراء!

المطلب الرابع: التنازع

- 1 - الرأي لابن يعيش في الأشباه والنظائر، ج 2، ص 241 .
- 2 - الكتاب، ج 1، ص 330 .
- 3 - الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ط 5 - 1416 هـ - 1995 م ص 76.
- 4 - و هو رأي الفراء و بعض الكوفيين ، ينظر الأشباه و النظائر ، ج 2 ، ص 243 .
- 5 - المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 244 .

تصل نظرية العامل ذروتها عندما يتنازع فعلاّن على العمل، فعند سيبويه إعمال الثاني مع عدم إهمال عمل الفعل الأول¹ وقد خلص من خلال هذا الباب إلى عدة أحكام هي :

1. العامل لا يعمل إلا إذا كان قريبا من معموله لا يفصل بينهما فاصل .
2. العامل لا يترك أثرين في الآن نفسه ؛ أي لا يرفع المعمول وينصبه .
3. المطابقة بين العامل والمعمول من شروط صحة الجملة .
4. إمكانية الاستغناء عن المفعول به .

فالتنازع حسب ما بينه النحاة هو جزء من إلغاء العمل، بإبطال عمل الفعل الأول عند البصريين والفعل الثاني عند الكوفيين² .

والذي يعنيه حكم البصريين والكوفيين أن التنازع نظير الإلغاء، وإن لم يساويه في درجاته، إنه تدرج العامل نحو الإبطال، فيتلاشى أثره في التركيب.

المطلب الخامس: الاشتغال .

و معناه يتلخص في إشغال العامل بأحد المعمولين، وهو يسير في اتجاه التنازع مع اختلاف العناصر: حيث نجد الفعل ينشغل بالفاعل عن المفعول به فيرتفع وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره³ ونخلص من خلال ذلك إلى بعض الأحكام النحوية .

1. الاسم الواحد لا يقوم بوظيفتين في الآن نفسه، أي لا يكون فاعلا ومفعولا به .
2. انتقال الاسم من حالة المفعولية (النصب) إلى حالة الفاعلية (الرفع) ومن ثم فإن الفعل يصير لازما تركيبيا لا دلاليا .

1 - الكتاب ، ج 1 ، ص 73 .

2 - ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت لبنان ، ج 2 ، ص 198. و لكثير من التوسع في النصب على الخلاف أو حالات النصب الأخرى ، ينظر : ابن شقير البغدادي المحلى وجوه النصب ، تحقيق : فائز فارس ، مؤسسة الرسالة بيروت - دار الأمل - إربد الأردن ط 1، 1408 هـ - 1987 م ، و ينظر ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 514 .

3 - الكتاب، ج 1، هامش ص 228. وينظر ابن عصفور، شرح المقرب، في بيان حقيقة الاشتغال يقول عنه : " هو أن يتقدم اسم و يتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم وفي سببه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو في موضعه، ج 1، ص 87.

3. إبطال عمل الفعل بانتقاله من حالة النصب إلى حالة الرفع، أي من وضعية الفضلة إلى وضعية العمدة .

4. فالاشتغال ينبنى على أحكام وقواعد تماثل ما يحدث في التعليق، أي إبطال العمل لفظاً وبقاؤه معنى و محلاً¹.

وقد وضح سيبويه قانون الاشتغال في الجملة الشرطية حين قال: " فليس الآخر سبيل على الاسم، لأنه مجزوم، وهو جواب الفعل الأول، وليس للفعل الأول سبيل، لأنه مع إن بمنزلة قولك: أعبد الله حين يأتيني أضرب"².

المطلب السادس: التعليق .

إنه إبطال العمل لفظاً لا معنى³ ويكون بوحدة من الأدوات العشر التي تعترض العامل والمعمول وهي: لام الابتداء، لام جواب القسم، الاستفهام، ما النافية، ولا وإن النافيتين في جواب القسم، ولعل، ولو الشرطية، وإن التي في خبرها اللام ، وكم الخبرية⁴ وقد لخص الزمخشري أحكامه في " حروف الابتداء والاستفهام والنفي كقولك ظننت لزيد منطلق وعلمت أزيد عندك أم عمرو وأيهم في الدار وعلمت ما زيد بمنطلق ولا يكون التعليق في غيرها"⁵ .

فهذه الأدوات علقت العمل بإبطال ظهور الأثر الإعرابي من نصب وغيره، وذلك لإفادة معنى أسلوبية، والتعليق وجد للتداول على الوظائف النحوية وتنوعها .

ثم إن الجملة تنتوع في مستويات تعبيرها .بتغيير عمل عنصر من عناصرها، أو إيقافه مؤقتاً ويمكن أن نصف هذه العملية بالتناوب في العمل، والتعدد في الأساليب .

و إذا أخذنا على سبيل المثال – ما النافية فإننا نجد تعدد أدوارها ،و كثافة معانيها و قد عد ابن يعيش تسعة مواضع لها منها سبعة تكون فيها اسما واثنان حرفاً⁶.فهي تكف

1 - ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ، ص523 .

2 - الكتاب ، ج 1 ، ص132 .

3 - ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 2، ص: 54 وينظر : شرح شذور الذهب ، ص 375 .

4 - ينظر: شرح شذور الذهب ، ص 376-377-378 .

5 - المفصل في علم العربية ، دار الجيل بيروت -لبنان ، ص262 .

6 - كتاب التهذيب الوسيط في النحو ، دراسة و تحقيق فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل بيروت ط 1-1411هـ -1991 م ، ص133 .

عمل إن وأخواتها في الاسم، وتأتي بمعنى جديد وهو الجزم في الجملة الشرطية¹ فتخرج بذلك في نظامها من التمام إلى النقصان².

خلص ابن إياز إلى أن التعليق له حكم بين حكم الإلغاء وهو إبطال العمل بالكلية وبين حكم كمال العمل³ و ذكر ابن يعيش أن التعليق ضرب من الإلغاء⁴.

المطلب السابع: الإلغاء.

هو إبطال العمل لفظا و محلا، إذا تغيرت رتبة العوامل بتوسطها فإنها تضعف ويزول عملها وهذا مذهب الكوفيين، غير أننا نراه غير صحيح؛ لأن العامل يعمل متقدما ومتأخرا .

أما ابن هشام فيرى الإلغاء جائزا واختياريا، فتقول: زيد ظننت مسافرا -أو تقول : زيد ظننت مسافرا أو زيد مسافر ظننت أو تقول: زيدا مسافرا ظننت. أما الأخفش فقد خالفه إذ جعله واجبا عند توسط العامل أو تأخره⁵.

وحجتهم في ذلك أن أفعال القلوب ضعيفة الأعمال⁶ ليست مثل بقية الأفعال المتعدية ويزداد ضعفها إذا تغيرت رتبته فيلغى عملها .

أجمع النحاة بصريون وكوفيون على أن الإلغاء لا يكون إلا مع أفعال القلوب⁷. فالمعنى الذي تحمله هذه الأفعال يجب أن يكون مسلطا منذ البدء، فإذا أخرج وقع اضطراب في المعنى؛ إذ يبدأ الإنسان كلامه باليقين ثم يعتوره الشك، و قد أشار سيبويه إلى مثل هذا مبينا حقيقة الإلغاء في تأخير الأفعال يقول: " وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك "8.

1 - الكتاب ، ج3 ، ص 69 .

2 - الأزهر الزناد ، الإشارات النحوية ، ص 178 .

3 - السيوطي الأشباه و النظائر، ج4 ، ص 41 .

4 - المصدر نفسه، الموضع نفسه .

5 - أوضح المسالك ، ج2 ، ص 55 .

6 - المصدر نفسه، ج2 ، ص 55 - 56 .

7 - المصدر نفسه، ج2 ، ص 56 .

8 - الكتاب ، ج1 ، ص 120 .

تخضع التراكيب العربية إلى تحولات تمس العوامل و تغير من أثرها، بل وتوقفها، وهي تسير من الأعمال الكلي إلى الإلغاء الكلي عن طريق المرور بالإلغاء الجزئي الذي يمثله التنازع و الاشتغال و التعليق .

المطلب الثامن: تداول الاسم على الوظائف الإعرابية .

يقع الاسم موقعا هاما في الكلام العربي، إذ أنه يقوم بجميع الأدوار الوظيفية من فاعلية ومفعولية وإضافة، ويتدرج في التركيب مع كل الرتب، العمدة، الفضلة، فيكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا.

إنه يتمتع بمرونة داخل التركيب، إذ يتحول من دور الفاعلية إلى المفعولية بدخول عوامل التعدي عليه، كما يتحول من دور المفعولية إلى الفاعلية أو ما ينوب عنها بتغيير في صيغة الفعل .

ويتميز الاسم بالرفع إذا ما لم تدخل عليه العوامل " لأن الرفع أول الإعراب، لأنه سمة الفاعل والمبتدأ وما ضارعهما"¹.

وقد عد النحاة الرفع أصلا ينطلق منه الاسم إلى أدوار النصب والجر، فمعنى ذلك لا عامل في الرفع بخلاف النصب والجر، ويكون بذلك الرفع من أقوى الأحكام الإعرابية غير أننا نتوقع وقوف المتكلم وراء كل حالة يمر بها الاسم أو الكلمة في التركيب، فيلزمها بالحركة التي أراد، ويوجه كلامه الاتجاه المقصود. ويتبين لدى أحد الباحثين المعاصرين أن الرفع حالة نموذجية اسمية موضعية أي تتصل بالبعد المكاني الذي يلي العامل "².

وتوزيع الرفع في فضاء التركيب يجعله يشرف على تسلسل وظائف الإعراب من نصب و جر، كما يعمل على توجيهها - إنه يسير نحو النصب والجر في حال توسيع التركيب. ويعود إلى الرفع بطرق شتى، كالحذف أو النيابة (النائب عن الفاعل) وهذا

1 -الزجاجي ، الإيضاح ، ص: 124 ، و ينظر سر صناعة الإعراب ، ج 2 ، ص: 247. يقول أبو العباس فيما رواه ابن جني : " قد علمنا أن أول أحوال الاسم الرفع " و هذا دليل على أن الرفع أصل ، و النصب و الجر فرعان له ، و ينظر : ابن عصفور ، شرح المقرب ، ج 1 ص 117 .

2 - المنصف عاشور ، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ، ص 335 .

فإن التركيب ينطلق من الرفع الذي هو أصل إلى النصب والجر ثم ليعود إلى الاستقرار عند الرفع مرة ثانية، وفي هذا تكون حركة الدلالة الدائرية تقسم بالتداولية على الأدوار الوظيفية التي تتوزع بين الاستقرار والتغيير وبين الثبات والتحول .

المبحث الثالث: الحذف في النظرية النحوية العربية

المطلب الأول: الحذف في النظرية النحوية العربية

تداخلت في النظرية النحوية العربية عدة مصطلحات ذات مفاهيم دقيقة و هي : الحذف والإضمار، اللذين صاروا بمنزلة المترادفين لا سيما في التطبيق النحوي؛ فقد ثبت عن سيبويه أنه وصف المحذوف بالمضمر يقول: "هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرًا ويكون المبني عليه مظهرًا، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله".¹

وظلت المسألة على حالها، حيث عبر النحاة بالحذف حينًا والإضمار حينًا آخر، وكانهم أحسوا بحدسهم اللغوي الفارق الدقيق بين الحذف والإضمار، غير أنهم لم يثبتوا ذلك في التطبيق، فهذا ابن جني يتتبع أضرب حذف الفعل ويبين ببنية اشتغالية أضمر فعلها الأول وفسر بالثاني نحو: زيد ضربته وتقديره: ضربت زيدا ضربته²، ويصرح في موضع تحليله للتركيب: أزيد قام؟ بأن زيدا "مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل"³.

فالإضمار أدق درجات الحذف، إذ يخرج في هذا النص من الترادف إلى التدرج في الوظيفة؛ إذ أنه درجة عليا من الحذف .

وفي المسار نفسه يسير ابن هشام، إذ نجده و هو يشرح شروط الحذف، يقول: "وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطاً زيدا" بإضمار أضرب، ومنه (قالوا سلاماً)⁴ أي سلمنا سلاماً، أو مقالي كقولك لمن قال: من أضرب؟ "زيد" ومنه (وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً⁵)⁶. أما السهيلي (ت581هـ) فقد أدرك الفارق الذي أحس به النحاة و لم يطبقوه، وبينه تنظيراً و تطبيقاً، فأما التنظير فقد حده بقوله: "و الإضمار هو

1 - الكتاب ، ج2 ، ص 130 .

2 - الخصائص ، ج2 ، ص 381 .

3 - المصدر نفسه، ج2، ص 382 .

4 - هود/69.

5 - النحل / 30 .

6 - مغني اللبيب ج2، ص 692 .

الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما وهو واضح لا خفاء له، ولا غبار عليه" ¹.

فما بين الإضمار والحذف يعكس ما بين المنطوق والمخفي في النفس؛ فالإضمار حذف لشيء لم يلفظ به، بل بقي في النفس، أما الحذف فحقيقته أنه ظاهر بين ثم استعين على حذفه لأغراض بلاغية. ونتبين المسألة في هذين المثالين :

1. الذي رأيتُه أمس .

2. الذي رأيت ...

فالهاء في الفعل (رأيت) ضمير حذف في المثال الثاني، ونظيره حذف الضمائر في التثنية و الجمع نحو: كتبا الأدب بدل: كتابان في الأدب، أو معلمو العربية بدل معلمون للعربية .

وقد ارتبط مفهوم الحذف بعدة تسميات مثل الترك والاستغناء، يقول سيبويه: "ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب. قوله عز وجل: (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ)². فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه"³ و لكن هل كل حذف استغناء؟

يذهب محمد الشاوش إلى رفض اعتبار سيبويه المساواة بين الترك والاستغناء والحذف، إذ أن الاستغناء لا يوافق الحذف والإضمار، وهو على نوعين هما:

1. الاستغناء عن الشيء، وهي حالة قريبة من الحذف ولاتساويها من جهة نية

المتكلم في تحقيق الاستغناء.

2. الاستغناء بالشيء عن الشيء وقد مثل له سيبويه بالاستعمال اللغوي للفعل "يدع"

"إنهم يقولون "يدع" ولا يقولون "ودع" واستغنوا عنها بترك، و أشباه ذلك كثير"⁴.

والمستقرئ لنصوص الكتاب يلحظ أن المصطلح: استغناء بمقابل العوض، وأما الحذف بمقابل الإظهار، فلا علاقة بينهما على الأقل من جهة القصد و الوظيفة .

1 - نتائج الفكر في النحو ، ص165 .

2 - الأحزاب/ 35 .

3 - الكتاب ، ج 1 ، ص 74 .

4 - الكتاب ، ج 1 ، ص 25 .

فالاستغناء يقوم في مستوى نظام اللغة و لم يعتبر حذفاً " و إنما هو من قبيل إغناء ظاهرة عن ظاهرة أخرى "1، وأما إذا لم يقم التعويض بدل الاستغناء كان ذلك فرعاً من فروع الحذف.

أ- الحذف شروطه وأحكامه.

تبين للنحاة أهمية الحذف في الكلام العربي، وأنه أبلغ من الذكر. ولذا التمسوا الطريق إليه لما في ذلك من قوة المعنى، وجودة التركيب. وغلب على استعمالهم في معرض حديثهم عن الحذف الإشارة إلى علم المخاطب، فقد ورد في الكتاب ذكر هذا الشرط الرئيس عند النحاة. يقول سيبويه: "أضمر لعلم المخاطب بما يعنى"2 وهذا الكلام ساقه صاحب الكتاب عند الوقوف على شاهد شعري في الإضمار.

ثم إن الحذف لا يستقر بيانه، ولا يقوى أثره إلا إذا كان بقريئة دالة، ولو كان دون ذلك، لكان أشبه ما يكون المخاطب رجماً بالغيب، يقول: ابن جني: "قد حذف العرب الجملة، والمفرد، والحروف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"3 .

لا يقف تأويل النص عند تكليف علم الغيب، وإنما ما تعنيه هذه العبارة من خلط وفساد في الكلام، فالمتكلم أو المخاطب مقيد في الكلام بالأدلة المقالية أو الحالية، وإذا انعدمت هذه الأدوات ضاع القصد من الكلام وصار لغواً من الحديث وجوراً في التكليف⁴. فتأمل الأمثلة الآتية لنتبين معاً الفروق في ذكر القرينة وعدمها :

1. قال تعالى: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)⁵.

2. وقوله تعالى: (وَأَنَا مِمَّا الصَّالِحُونَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ)⁶.

3. مررت برجل ورأيتَه ...

1 - أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ج2، ص 1133 .

2 - الكتاب، ج1، ص 47 .

3 - الخصائص، ج2، ص 362 .

4 - الخصائص، ج2، ص 373 .

5 - البقرة / 185 .

6 - الجن / 11 .

4. وردنا الماء فوجدنا عليه ...

ففي الآيتين اتضحت قيمة الحذف بتقدير المحذوف؛ أي من شهد منكم الشهر صحيحا فليصمه. في الآية الأولى، و في الثانية، تقديره أي قوم دون ذلك".
أما في المثالين (3) و (4) فإن الكلام فاسد لانقطاعه دون ترك قرينة دالة عليه ولا يعلم المخاطب قصد المتكلم، ولا يقوى على تقدير ما حذف.
وقد ساق التهانوي¹ الدليل العقلي على الحذف وأصله، وجاء بالنصوص القرآنية ليثبت ذلك.

1- قال تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ)².

2- وقوله: (فَذَلِكَ الَّذِي لُمْتُنِّي فِيهِ)³.

إذ لا يصح الكلام عقلا إلا بتقدير محذوف، إذ أن نسبة التحريم إلى الميتة في الآية الأولى لا تجوز عقلا من حيث هي جرم، أما نسبة الحكم إليه، فلا يفهم إلا بتقدير المحذوف المتعلق بالأكل أو البيع أو الشراء .

وكذلك الشأن في اللوم في الآية الثانية، دل العقل على الحذف، لأن يوسف لا يصلح طرفا للوم، ثم يقدر الحذف بـ " لمتني في حبه " لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه، لأنه ليس اختياريا مثل المرادة .

ومن شروط الحذف التقدم في الذكر نحو: "واعدتي مواعيد عرقوب أخاه، ولكنه ترك" واعدتي" استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف، و اكتفاء بعلم من يعنى بما كان بينهما قبل ذلك"⁴.

و أما ابن هشام فقد جمع بين شروط الحذف وموانعه في ثمانية نقاط أوردها على وجه الإجمال .

1- علي بن محمد التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه : أحمد حسين بسج دار

الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1 ، 1418 هـ- 1998 م ، ج1 ، ص432-433 .

2 - المائدة / 3.

3 - يوسف / 32 .

4 - الكتاب، ج1، ص272 .

1. قيام قرينة حالية، كقولك لمن رفع سوطاً "زيداً" بإضمار "أضرب"، أو مقالية لمن قال: "من أضرب؟" "زيداً"، أو قوله تعالى: (قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ)¹. أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى، ومبتدأ الثانية .
 2. ألا يحذف ما يكون كالجزء نحو: الفاعل و نائبه و شبهه، نحو قوله تعالى : (بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا)² فمثل فاعل، و حذف المخصوص بالمدح أي مثل هؤلاء.
 3. ألا يكون المحذوف مؤكداً، أو أول من ذكره الأخص، وتبعه الفارسي، و الزجاج و ابن جني، و ابن مالك . و خالفهم الخليل و سيبويه .
 4. لا يحذف ما كان مختصراً للمختصر نحو: اسم الفعل لأنه اختصار لفعله.
 5. ألا يحذف العامل الضعيف نحو المجرورات و الجوزم والنواصب للفعل إلا إذا كانت الدلالة قوية.
 6. ألا يكون عوضاً عن شيء نحو ما، في: "أما أنت منطلقاً انطلقت".
 7. ألا يؤدي حذفه إلى قطع العامل عن عمله.
 8. ألا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع وجود العامل القوي³.
- وأغلب شروط الحذف ارتبطت بامتناع الحذف مع العمل في المعمولات لأنه من شروط ثبات الحكم النحوي. ثم إن هذه الشروط هي على قسمين صناعية و ترتبط بصناعة النحو وقواعده، وغير صناعية و ترتبط بالدلالات المقالية و الحالية⁴.
- فالشرطان السابع و الثامن ارتبطا بصناعة النحو و أصوله؛ إذ عمد النحاة إلى باب الحذف لتعديل التناقض الذي وقعوا فيه، وتبرير أحكامهم لا سيما في باب التنازع فقد جاء في الكتاب: "باب الفاعلين و المفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله"⁵.

1 - الذاريات/ 25 .

2 - الجمعة / 5 .

3 - مغني اللبيب، ج2 ص694-700 .

4 - المصدر نفسه، ج2، ص694 .

5 - الكتاب ج1 ، ص73 .

وقد وصفه الجرجاني بالإضمار على شريطة التفسير، يقول: "أكرمني و أكرمت عبد الله أردت: أكرمني عبد الله. ثم تركت ذكره في الأول استغناء بذكره في الثاني".¹

و هنا تأويل البنية وتوجيه العمل في نحو: أكرمني عبد الله، و أكرمت عبد الله إذ تصل المشاركة بين الفعلين ذروتها لتحقيق الحدث و المساواة بينهما.

و قد وجد النحاة صيغة لتجنب التكرار المخل بالمعنى في الحذف، وهذا معنى قول سيبويه "فالعامل في اللفظ أحد العاملين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع"².

وقد ألمح هنا إلى نقطة هامة في دلالة التركيب وهي إعمال الأول معنويًا، و إعمال الثاني في اللفظ، ويكون بهذا قد جمع بين رأيي البصرة و الكوفة اللتين جاءتا بعده³.

وهذا التأويل "أقرب إلى مراعاة اللفظ مع اعتبار عدم مناقضة المعنى، و التأويل القائم على محض المعنى" أما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل، كما عمل الثاني⁴

أضف إلى ذلك توفر الإحالة البعدية التي يلوح بها الضمير في الفعل أكرمني، إذ تدفع بالاسم المنصوب "عبد الله" إلى التقدم في التركيب و هي هنا بمثابة قولنا: أكرمني عبد الله وأكرمته. فالمحذوف توسط التركيب، و تأخرت القرينة الدالة عليه وهي (عبد الله) .

المطلب الثاني: نظرية الإضمار وتوجيه الدلالة

تعد اللغة بنظامها التركيبي و الدلالي مجالاً تمتد فيه الكلمة بين الإظهار والإضمار ويتحكم في توجيه هذين الطرفين قصد المتكلم وظروف الكلام ونوع الخطاب.

فالإضمار ليس عملاً آلياً، بل هو عمل مقصود منظم محكوم بقواعد تصريفية وتركيبية. إذ أنه يتجاوز هدف التخفيف و الاقتصاد في الجهد إلى توجيه الخطاب و ربطه بالمواقف الخارجية عن طريق تجديد الإحالات الخارجية فضلاً عن الإحالات الداخلية. وأكثر الضمائر تمثيلاً لهذه الوظيفة هي ضمائر الإشارة التي تتحو نحو تعويض عنصر أكبر من الخطاب بعنصر آخر أكثر طواعية.

1 - الدلائل ، ص 132 .

2 - الكتاب ج 1 ، ص 74 .

3 - الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1 ، ص 83 .

4 - محمد الشاوش ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ج 2 ، ص 1157 .

فاللغة التي تصير بهذه الوحدات قادرة على نقل ما يدور في العالم المادي الواقعي" إلى النطاق اللغوي الرمزي القائم على الإحالة و الدلالة¹.و يمكن التمثيل لما قلناه بالأمثلة الآتية :

1. هذا الرجل قادم.

2. هؤلاء القوم كرماء.

3. هاتان المرأتان خاشعتان .

فالضامات في الأمثلة تنقل الاهتمام من داخل التركيب إلى العالم الخارجي، مع تحديد صفة المسند إليه الذي يختلف باختلاف المشار إليه، فيزداد حضور المشار إليه ويقترّب من التصور الذهني المسبق فيحدث تطابق بين ما في الواقع وما في الذهن. إن ارتباط صفة القدم بالرجل، وصفة الكرم بالقوم، وصفة الخشوع بالمرأتين كان مؤقتاً مستمراً في الحاضر، وتختلف درجة ثبات الصفة من الجملة الأولى إلى الثانية إلى الثالثة ...

المطلب الثالث: التقدير.

يتحدد موقع التقدير عملياً بعد تحقق الحذف أو الإضمار، إذ لا يمكن تحقيق التقدير إلا بوجود دليل يقوم عليه.

لم يكن النحاة في تطبيقاتهم النحوية يميزون بين المصطلحات المتكاملة في الوظيفة، إذ حدث تداخل أدى إلى المساواة بينها في المعنى. ومن ذلك جعلهم التقدير بمعنى الحذف. قال الإسترابادي: "وجزاء الكلام يكونان ملفوظين كـ " زيد قائم " و "قام زيد" ومقدرين كـ "نعم" في جواب من قال "أزيد قائم أو " أقام زيد" أو أحدهما مقدرًا دون الآخر وهو إما الفعل كما في " إن زيد قام" أو الفاعل كما في زيد قام " أو المبتدأ أو الخبر كما في قوله تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)²3.

1- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، ج2 ، ص 1081 .
2 - يوسف/ 18 و 83 .
3 - شرح الكافية ، ج1 ، ص 30 .

ولعل الذي دفع بالنحاة إلى التقريب بين المفهومين هو تلازمهما؛ إذ أن الحذف يلزم التقدير، والتقدير يدل على وجود محذوف يستدعي تقديره. فهما بمثابة جزئي الكلام لا يستغني أحدهما عن الآخر.

ثم إنهم قربوا مفهوم التقدير من الإضمار، وهذا ما عناه البصريون إلى أن "الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية ينتصب بإضمار أن... وإنما قلنا إنه منصوب بتقدير "أن" لأن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف"¹.

فالتقدير قد صار عندهم بمثابة الإظهار أو تأويل المضمرة بإظهاره، مع احتمالات إظهار المضمرة الأصلي أو ما يقع في ذهن المخاطب من تصور لبنية التركيب عند المتكلم.

1 - اشتراك المتكلم و المخاطب في التقدير:

إذا كان الحذف والإضمار من عمل المتكلم، مع مراعاة علم المخاطب بالمحذوف أو المضمرة، فإن التقدير يفرض مشاركة بين المتكلم والمخاطب، فعلى المتكلم أن يتوقع افتراض المخاطب للتقدير، ويبني تصوره للمعنى على اعتقاد المخاطب، يقول ابن يعيش "لو قلت: تكلم زيد لكن عمرو سكت" جاز لمخالفة الثاني الأول في المعنى، فجرى مجرى النفي بعد الإثبات.

وذلك أن "لكن" إنما تستعمل إذا قدر المتكلم أن المخاطب يعتقد دخول ما بعد لكن في الخبر الذي قبلها، إما لكونه تبعاً له، وإما لمخالطة موجب ذلك، فنقول: ما جاءني زيد لكن عمرو، فتخرج الشك من قبل المخاطب إذ جاز أن يعتقد أن عمراً لم يأت مع ذلك، فإذا لم يكن بين "عمرو" و "بين زيد" علاقة تجوز المشاركة؛ لم يجز استعمال "لكن" لأن الاستدراك إنما يقع فيما يتوهم أنه داخل في الخبر، فيستدرك المتكلم إخراج المستدرك منه"².

1 - الإنصاف، ج2، ص89-90. المسألة 77.

2 - شرح المفصل، ج5، ص28.

فالمعنى التصوري الذي تحدثه في ذهن المخاطب ينطلق من فكرته عن معنى "لكن" في الجملة التي تفيد نفي ما قبلها و إثبات ما بعدها، و يتبين عنده القصد أن الذي جاء هو عمرو لا زيد .

فالحكم النحوي نتيجة مستخلصة يشترك فيها المتكلم و المخاطب لأجل تحقيق الفهم الموحد . يتحقق مع اقتراب التقدير من الحذف و الإضمار اقتراب المخاطب من المتكلم فهما و تواملا ؛إنهما يتداولان الخطاب و ينجزانه معا، حيث يكون الحذف والإضمار "من عمل المتكلم المنتج للبنية النحوية في حين أن التقدير من عمل المخاطب المحلل للبنية"¹. فالعمل القائم بين المتكلم والمخاطب يتأسس على عدة مبادئ أهمها:

1. التركيب والتحليل، ويراعى في التركيب الحذف والإضمار، وفي التحليل تقديرهما مع النظر إلى خصائص التركيب، والسياق، والإحالة.
2. ضبط قوانين الافتراض المسبق لدى المتكلم والمخاطب على حد سواء.
3. ثبات الحكم النحوي مع تحقق القصد من التركيب المتداول بين المتكلم والمخاطب.

المطلب الرابع: التأويل

إذا عرفنا حقيقة التأويل في الاصطلاح أنه صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى يحتمله، تبين لنا أن الأحكام النحوية تنقسم إلى قسمين: قسم ظاهر، وقسم مؤول؛ أي أنها أحكام أصلية و أحكام فرعية نتجت عن " حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتمالته بدليل يعضده"² .

ومن ثم كان التأويل وسيلة منهجية في التوسع في الأحكام وتعدد المعنى؛ إذ أنه طريق للوصول إلى المعنى الخفي و إظهاره ثم وضعه بازاء المعاني الظاهرة فنلاحظ أن هذه المعاني احتملها اللفظ الأصلي ودل عليها بطريق من طرق الدلالة إما بالمنطوق أو المفهوم.

1 - الشاذلي الهيشري ، الضمير بنيته ودوره في الجملة ، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس 2003 م، ص 79 .

2 - الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج 3 ، ص 50 .

تخضع التراكيب العربية لتغيرات كثيرة بحسب نية المتكلم و المقام وظروف السامع، فتمتد أو تنقلص في بنيتها التي تدفع بذهن المتلقي إلى تأويل المعنى و البحث عن احتمالاته من خلال التقليل في عناصر التركيب الظاهرة و استدعاء العناصر الغائبة من البنية العميقة عن طريق الحذف الذي يستدعي تأويل البنية للحصول على المعنى الخفي.

1- الحذف والتأويل:

فالحذف أحد هذه العناصر التي تترك أثرا معنويا في البنية السطحية، إذ يشكل قرينة معينة على تتبع المعنى الدقيق بتأويل البنية عن طريق إعادة الترتيب و الربط بين العناصر الوظيفية.

و للحذف طريق نحو التوسع في المعنى مثلما أكد السكاكي¹، فهو يحرر التركيب من القيود اللفظية التي تفسح المجال أمام احتمالات التأويل وتجعله مختلفا باختلاف نوع العنصر المحذوف.

فالفعل المحذوف يتقيد بضوابط الحذف التي حددها النحاة في ثلاثة مواضع هي: أن يكون جوابا لنفي أو استفهام ، وفي الاشتغال، وبعد القول في جواب الاستفهام² و في قوله تعالى: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)³ أول النص بتقدير الفعل المحذوف "ولتسكن زوجك" و حذف الفعل لدلالة "اسكن" عليه. و هذا الحذف ورد في باب عطف المظهر على المضمرة الذي جوزه سيبويه⁴.

و يفسر هذا الحكم النحوي من جهة القيمة الدلالية للمضمرة و استحضاره ليتم العطف عليه.

ويرد الحذف في مواضع كثيرة من القرآن الكريم حذف العامل في (إذا) الذي دل عليه معنى الجملة بعدها تقديره "؟أنبعث أ إذا ضللنا"⁵. ويؤول هذا التقدير بدليل القاعدة النحوية : أن ما بعد "إن" لا يعمل فيما قبلها، إذ أعانت الأحكام النحوية

1 - مفتاح العلوم، ص 228-229 .

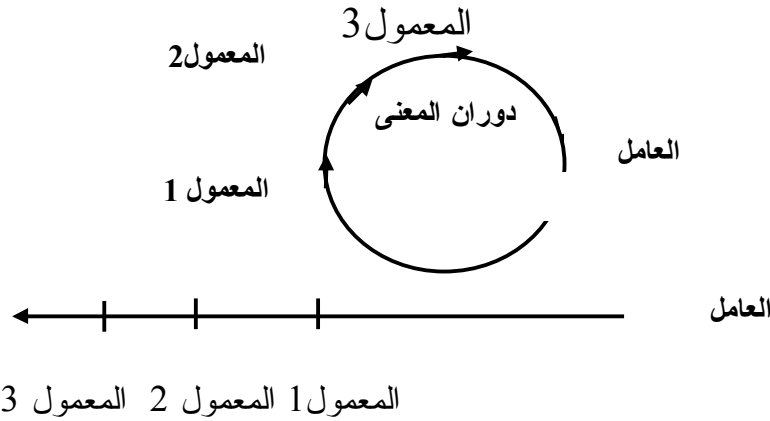
2 - أبو حيان، البحر المحيط، ج 6 ، ص 474 .

3 - البقرة/ 35 .

4 - البحر المحيط، ج 1، ص 307 .

5 - المصدر نفسه، ج 7 ، ص 194 .

التركيبية على تفسير عمل العامل الذي لا يعمل عملين و هذه الفكرة تؤيد حركية المعنى التي تسير من اليمين إلى اليسار في حركة دائرية لربط العناصر الوظيفية بالعامل. ونمثل لها بالرسم الآتي الذي يعكس خطية التركيب ودائرية المعنى.



فإذا حذف العامل (...) دلت عليه المعمولات بإحالة رجعية تعكس علاقة الربط المعنوية. (→)

لقد جعل النحاة في حذف العامل منهاجا تألولوه ودلوا عليه بقرائن لفظية ومعنوية¹ أو مقالية وحالية² عندما يكون المحذوف عاملا أو معمولا.

يتصل العامل في النظرية النحوية بالتأويل، إذ يقوم على توجيه المعنى وتنظيمه في التركيب، و يقوي العلاقات في المعاني الوظيفية بين العمد و الفضلات.

إذ به" يتقوم المعنى المقتضى، وإن أراد بها النسبة بين المضاف و المضاف إليه"³ فالبحث في نظام العلاقات الذي أشار إليه النحاة من خلال نظرية العامل يقضي بالتحكم في دوال النسب التي تعمق فيها الأصوليون.

إن التمثيل التطبيقي للعمل التأويلي الذي تضطلع به القرائن المقالية أو الحالية يبلغ مداه عند المتلقي النموذجي، إذ يعمل على ربط عناصر الخطاب ببعضها ليجمع الدلالة التصورية. فإذا سمع "زيدا" عد ذلك قرينة لفظية دالة على موقف استقهامي سابق: من أضرب؟. أما إذا لمحت شخصا يحمل عصا متجها صوب شخص ما،

1 - همع الهوامع، ج3، ص104-106 .

2 - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص111 .

3 - شرح الكافية، ج1، ص67.

تقول: زيدا¹. أي أتضرب زيدا؟ فيكون المشهد الحالي معبرا عن حدث سيقع. فالقرار التأويلي الذي يدفع إليه النص برغبة المتلقي يعد عملا تحويليا ينقل مستعمل اللغة من داخل اللغة إلى خارجها، إذ يقوم بربط الموقف اللغوي بالمرجع والذات المؤولة عن طريق الإحالات اللغوية.

وهنا تقوى عملية إنتاج التراكيب ذات الدلالات المختلفة، وتزداد إمكانية التحويل وفق الشروط التي يمنحها النص لممارسة التأويل والعودة إلى المعنى الأصلي، لأن "المعنى هو القصد والمراد"².

فالمعنى موصول بقوانين النحو وأحكامه" إنه قانون يمثل سندا للنحوي ومرتكزا له

في تحديد كثير من الوظائف و تعليل كثير من الظواهر اللغوية"³.

فمعاني الكلام التي يتداولها المتكلم (المنتج) والمخاطب (المؤول) تحكمها ضوابط النحو و مقاصد الكلام و سياقاته؛ فالنحو "نظام دلالي يشكل أبنية دلالية مولدة من البنية النحوية المجردة الأولى التي يحكمها المتكلم الواضع مسيرا إما بالاعتقاد أو الإرادة"⁴.

فالتأويل نقطة التقاء بالمدخل الذي تحكمه القوانين التركيبية نحو الصيغة و الزمن والمنتهى أو (المخرج) الذي تمثله السياقات و الإحالات والقرائن ومن ثم فإن احتمالاته مفتوحة على رصد كثير من الدلالات والعلاقات السياقية ذات الصلة بالتركيب.

1 - المصدر نفسه، ج1، ص304.

2 - الصاحبى، ص192 .

3 - شعبان بوبكر، مبحث الجنس في العربية ملاحظات دلالية حول ظاهرة التذكير والتأنيث"مقال مقدم ضمن أعمال الندوة التي نظمها قسم اللغة العربية، كلية الآداب منوبة 1992م ، الموسومة" صناعة المعنى وتأويل النص" ص35-36 .

4 - خالد ميلاد، في تشكل المعنى النحوي ، "الأمر في العربية نموذجا" مقال مقدم ضمن أعمال الندوة الملتزمة بكلية الآداب منوبة 1999م الموسومة:" المعنى و تشكله" ج2 ، ص 840 .

إنه مرتبط بالنحو من جهة الاستعمال الوظيفي، حيث ساعد على تعدد الأحكام النحوية ، وفسح المجال أمام تطور التفكير النحوي.

المطلب الخامس: تراوح الأحكام النحوية بين الحذف والإضمار والتقدير

والتأويل:

تكون مراقبة الأحكام النحوية في النظرية النحوية العربية على مستوى التركيب بوسائل منهجية موجودة في خط سيره التداولي، و تحقق تواسلا بين المتكلم (المنتج) والمخاطب (المحلل) ؛ هذه الوسائل هي: الحذف والإضمار والتقدير والتأويل.

تتراوح قوة العنصر المحذوف بحسب نوعه ووظيفته وموقعه في التركيب؛ فإذا كان فعلا فإن قوته تزداد فيؤثر في عنصر موجود رغم حذفه و يزداد التلازم بين بنية منطوقة و بنية غير منطوقة يرتكز في أساسه على المعنى¹. إذ يعوض المحذوف بعنصر أو قرينة تشير إليه وتوضح دوره الدلالي. وتزداد عناصر التركيب ارتباطا بالحذف و الإضمار مثلما ارتبطت بالإظهار.

فالعلاقة التركيبية الدلالية بين الاسم والفعل تتحدد في ثلاثة اتجاهات يحكمها السياق، و علم المخاطب يقول سيبويه: "فاعرف فيما ذكرت لك أن الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار: فعل مظهر لا يحسن إضماره، و فعل مضمر مستعمل إظهاره، و فعل مضمر متروك إظهاره"².

هذه احتمالات الإضمار في الفعل ارتبطت بعناصر الحدث الكلامي من متكلم و مخاطب، و سياق و قرائن حالية و مقالية.

فأما التواصل بين المتكلم والمخاطب فإنه يقوي الإضمار ويثبتته في ذهنيهما لشدة الاهتمام بالعنصر المحذوف و القيام على تقديره أو تأويله بالاستناد إلى العناصر الظاهرة.

فالظاهر لا يحتاج إلى إعمال فكر وروية مثلما هو الشأن مع المحذوف و المضمر ثم إن احتمالات الإضمار واسعة بدليل نص سيبويه:

1. مضمر مستعمل إظهاره، و يظهر تصرف المخاطب في إظهاره.

1 - سعيد حسن بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1
1410 هـ - 1989 م، ص 227.

2 - الكتاب، ج 1، ص 296.

2. مضمّر متروك إظهاره ويظهر غياب المخاطب وجهه به.

يبين ابن جني سبب انصراف النحاة عن إظهار الضمير يقول: "أما تركهم إظهار الضمير في الثاني وأن يقولوا: بين ذراعي وجبهته الأسد و نحو ذلك فإنهم لو فعلوه لبقى المجرور لفظا لا جار له في اللفظ يجاوره؛ لكنهم لما قالوا: بين ذراعي وجبهة الأسد صار كأن الأسد في اللفظ مجرور بنفس الجبهة وإن كان في الحقيقة مجرورا بنفس الذراعين. و كأنهم في ذلك إنما أرادوا إصلاح اللفظ..."¹.

والذي عناه ابن جني هنا أن النحاة يحافظون على سلامة أحكامهم وتراكيبهم . والملاحظ أن وتيرة الحذف والإضمار تسير مع المقاصد الكبرى للكلام من قصد إلى التعميم أو التخصيص التي تتحكم في صياغة التركيب وتوجيهه. وتتفاعل مع مقولات أخرى نحو التقديم والتأخير، لتنتج لنا مستويات مختلفة من التراكيب تحمل شبكة المعنى المتصل.

فالحذف يعد من أهم المقولات النحوية التي تحمل عدة معانٍ تأويلية. تأخذ بناصية التركيب والدلالة، وتبعث على المساهمة في إنتاج المعنى من طرف المخاطب. وقد بلغت عناية النحاة والبلاغيين به حتى وصف أحد الباحثين النحو العربي بأنه نحو حذف أكثر منه نحو إظهار².

ليس التأويل شرطا مفتوحا على الحذف بل إنه يتحدد بوجود الأدلة المقالية أو الحالية ويتقلص دوره إذا تعلق الأمر بالأدلة الصناعية نحو معنى الصيغة. والمعول عليه أن التركيب له منفذان؛ منفذ محكوم بقوة السياق والظروف المحيطة بالكلام، ومنفذ محكوم بقوة النحو وأحكامه.

حيث شكل الحذف ثنائية الرقابة الداخلية والخارجية. إذ جعل من التأويل عملية تفاعل حركي مع معنى التركيب، مع ترجيح أحد المعاني المحتملة ليفتح مجال التواصل .

المبحث الرابع: الفاعل وظيفيا

1 - الخصائص، ج2 ، ص410 .

2 - محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ج2 ، ص1195 .

المطلب الأول: الفاعل بين المفهوم والوظيفة

لم يعد كافياً تحديد النحاة للفاعل بأنه الاسم المرفوع الواقع بعد الفعل المتصرف بالحدث. إذ أن هذا الحد لا يمثل إلا وصفا شكليا للفاعل، و قد لا يحققه. إذا علمنا أن الفاعل يعتريه النصب نحو: كسر الزجاج الحجر، وخرق الثوب المسمار، ويرد مجرورا نحو قوله تعالى: (لَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ)¹. و تأويل هذه الآية: ولولا أن يدفع الله الناس².

و قد ذكر الأزهري أحكام الفاعل السبعة مفصلة، نجلها فيما يلي:

1. الرفع لوقوعه عمدة الكلام، أي دخوله في دائرة الإسناد.
2. وقوعه بعد المسند، إذ يرتب الفاعل عند جمهور النحاة بعد الفعل، لأنهم عدوه جزءا منه. و هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيجوزون تقديمه عن الفعل.
3. وجوب الحضور اللفظي أو التقديري للفاعل. وحتى تكتمل معادلة الإسناد؛ لا بد من مسند (حكم) ومسند إليه (فاعل) محكوم عليه³.
4. تحقق شرط حذف فعله جوازا أو وجوبا، فالأول نحو جواب بعد نفي: تقول بلى زيد، و الثاني: جوابا لمستفهم: هل جاءك أحد؟ فتقول نعم زيد⁴.
5. تحقق شرط المطابقة بين الفعل و فاعله في العدد (الإفراد و التثنية و الجمع)⁵.
6. المطابقة في التانيث⁶.

7. احتمالات ترتيب الفاعل، أي المواقع التي يتموضع فيها الفاعل وهي:

1. الرتبة الأصل: فعل + فاعل + المفعول.

2. الرتبة الفرعية: فعل + مفعول + فاعل.

المفعول + فعل + فاعل⁷.

1- البقرة / 251 .

2 - خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1 ، ص 395 .

3 - المصدر نفسه، ج 1 ، ص 398 .

4 - المصدر نفسه، ج 1 ، ص 399-400 .

5 - المصدر نفسه، ج 1 ، ص 403 .

6 - المصدر نفسه، ج 1 ، ص 406 .

7 - خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج 1 ، ص 412 .

إذا نظرنا في كمية الأحكام النحوية وأنواعها، فإننا ندرك أن الفاعل عنصر مقيد وحر؛ يكون مقيداً بالرتبة والتطابق، ولعل هذا القيد نصفه بأنه تدرجي، حتى يصل فيه الفاعل إلى التحرر، إذ يكون التطابق القيد الأكثر تأثيراً، إذ يجعل من الفاعل أكثر امتثالاً للبنية باستحضار عناصر المطابقة النوعية والعددية. ولبيان الفكرة هنا نرصد جملة من الأمثلة:

المجموعة (أ) 1- جاءت البنت (فعل + فاعل)

2- البنت جاءت (فاعل + فعل)

المجموعة (ب) 1- حضرت البنتان.

2- البنتان حضرتتا.

المجموعة (ج) 1- جاء الأولاد.

2- الأولاد جاءوا.

والملاحظ أن الترتيب يتفاعل مع التطابق، إلا أن رتبة (فاعل + فعل) هي أكثر امتثالاً من الرتبة (فعل + فاعل).

وهذا يؤكد لدينا الطرح الذي تبينناه؛ أن أصل الرتبة هو فاعل + فعل + مفعول، لأن الفعل تابع للفاعل وليس العكس. وهي نتيجة تنطبق تماماً مع ما أقره ابن جني أن "الأسماء هي الأول والأفعال توابع لها"¹.

وإلى الاتجاه نفسه يذهب التوليديون والوظيفيون في اعتبار الاسم مقولة من الدرجة الأولى². ويصل الأمر بأحد اللسانيين إلى اعتبار الاسم مقابلاً للجملة. يقول: "ثمة مقولتين

نحويتين للكلام، هما: الجملة و الاسم"³.

1 - الخصائص، ج 3، ص 84.

2 - ينظر عدنان بن ذريل، اللغة و الدلالة، نظريات و آراء، منشورات اتحاد الكتاب دمشق، 1981 م، ص 95.

3 - و يتعلق الأمر بالباحثين اللسانيين: أد جوليفتش، وبار هليل، ينظر: عدنان بن ذريل، اللغة و الدلالة، ص 95.

إن الأحكام التي نستخلصها من الأبنية السابقة للمجموعة (أ) و (ب) و (ج) تكون كالآتي:

1- البنية الإفرادية تكون أكثر حرية، إذ تساوى فيها الترتيبان أ (1) و أ (2)

أما الجملتان ب (2) و ج (2) ، فإن عنصر التحكم فيهما هو الفاعل، إذ عمل على توجيه الفعل بصيغة تطابقه.

و هنا التحمت الرتبة بالتطابق، وأصبحت أكثر العناصر تمثيلا له. و لكن لماذا كان الفاعل أكثر تأثيرا عندما تصدر الجملة في حين شكل عنصرا سلبيا¹ عند وروده بعد الفعل؟

للإجابة عن الفرضية المطروحة ننتقل من مقولة النحاة: "الفاعل جزء من الفعل".

إذ يجب أن نحدد أولا مفهوم الجزئية.

يتضح مفهوم الجزئية في: الرتبة، و التلازم. فأما الرتبة فإن الفاعل يأتي بعد الفعل - و أما التلازم فهما لا ينفصلان، إذ لا يستغني أحدهما عن الآخر.

فالقاعدتان المستخلصتان إحداهما متغيرة و الأخرى ثابتة، فأما المتغيرة فهي الرتبة التي أضحت وفقا لضوابط وظيفية و أخرى دلالية غير محفوظة. إذ لم يعد دليل النحاة كافيا حينما مثلوا للفاعل و الفعل على أنهما لفظة واحدة و لا يجوز تجزيئها بحجة التقديم. فهناك قيود أكثر تحكما في موقع الفاعل و منزلته من الفعل. مثلناها في قيد التطابق الذي شكل في الجملتين (ب) (1) و ب (2) نوعين هما: التطابق الجزئي في ب (1) و ج (1) و التطابق الكلي في ب (2) و ج (2).

يمكن إضافة قيد الوجود الذي يتحكم أيضا في الرتبة؛ إذ أن الفاعل أسبق في الوجود من الفعل.

وإذا خلصنا إلى قيد الإعراب الذي هو الرفع وهو من أهم أحكام الفاعل، إلا أنه لا يميزه عن بقية الوظائف التي يضطلع بها الاسم. إنها قرينة غير كافية لتحديد سمات الفاعل ولكنها هامة. إلا أنه يجب التأكيد على أن الإعراب له قيد يتحكم في توجيهه وهو التطابق الذي تحكم مرة أخرى في التركيب.

1 - نقصد بلفظة سلبى، أي أنه لم يحقق تطابقا كليا.

ويصوغ تشومسكي مثل هذا الافتراض الذي ينتج فاعلا بنوييا¹. أما الفاسي الفهري، فإنه يشكك في مثل هذه الفرضيات، ولكنه لم يعتمد دليلا واضحا مبنيا على القياس يقول: "نشكك في افتراض أن الرفع يسنده التطابق في جميع اللغات كما ادعى ذلك تشومسكي (1981م) و نبين أن الرفع، وإن كان عامله التطابق في الجمل المتصرفه (finite clauses) في لغات مثل الفرنسية والإنجليزية إلا أن الأمر ليس كذلك في الجمل غير المتصرفه"².

والذي قاده إلى مثل هذا هو تمييزه بين نوعين من الفاعل، الفاعل المحوري، والفاعل الوظيفي. فالمواقع تختلف فيهما. وجملة القول، فالتركيب الفعلي، محوره الفاعل أولا، والفعل ثانيا، وهو يخضع لجملة من القيود، أساسها التطابق. ويمكن تبينها فيما يلي:

القيد الفرعي	القيد الأساس
الرتبة	التطابق
الإعراب	الوجود

وإلى هذه القيود ترجع أحكام الفاعل، وعليه يمكن تحديده تحديدا وظيفيا. وإذا توجهنا إلى التداولية، فإننا نظفر بملمح هام يعمل على توجيه الرتبة وهو القصد الذي أكد عليه الجرجاني والسكاكي.

يقول الجرجاني: "إذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه فقدمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه فقلت: "زيد قد فعل" ... اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل. إلا أن المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين:

أحدهما... أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له وترعم أنه فاعله دون واحد آخر أو دون كل أحد...

1 - البناء الموازي، ص 76 .

2 - المرجع نفسه، ص 73 .

والقسم الثاني : ألا يكون القصد على هذا المعنى ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل وتمنعه من الشك فأنت لذلك تبدأ بذكره....لكي تباعده بذلك في الشبهة و تمنعه من الإنكار"¹.

فالقصدية في تداول الخطاب قوت من الحكم في التركيب، الذي يتراوح في هدف التواصل بين الكذب والصدق؛ فنية المتكلم إذا قد تكون صادقة في نسبة الحكم للفاعل مثلما تكون كاذبة. ثم إن تصدر الفاعل التركيب يزيل اللبس والشبهة عند السامع" إذا قلت"مررت بزید" أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد فأزلت عنه الخطأ مخصصا مرورك بزید دون غيره. والتخصيص لازم للتقديم ولذلك تسمع أئمة علم المعاني في معنى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) يقولون نخصك بالعبادة، لا نعبد غيرك، ونخصك بالاستعانة منك لا نستعين أحدا سواك"².

المطلب الثاني: نائب الفاعل بين الفاعلية والمفعولية

تقوم دراسة سيبويه لبابي الفاعل و نائب الفاعل على أساس الوصف التركيبي والمقارنة بين التراكيب فيهما من حيث الإسناد وركن التوسعة. فأما وضعية العناصر التركيبية فقد أجاد وصفها، وبين أحكامها من رفع وتعدي واشتغال³.

ثم إنه يصل إلى حكم تركيبى وهو المساواة بين التركيبين من جهة لزوم فعليهما؛ فالفاعل في التركيب الأول يكون لازما، ولا يتطلب مفعولا لا تركيبيا و لا دلالة نحو: ذهب زيد، و جلس عمرو.

أما التركيب الثاني: فإن الفعل لما بني للمجهول صار المفعول نائب فاعل أو بمنزلة الفاعل، فزال الفرق تركيبيا أما دلاليا فإن المفعول له أثر في البنية العميقة للجملة، فإذا قلنا: ضرب زيد، و يُضرب عمرو. فإن الذهن يستدعي أن هناك ضاربا ومضروبا.

1 - الدلائل ، ص110- 111 .

2 - مفتاح العلوم، ص233 .

3 - ينظر الكتاب، ج1 ، ص33-34 .

ولما كان المضروب بمنزلة الضارب لعدم حاجتنا إلى معرفة من الضارب؟ كان تركيز المعنى على وقوع الضرب، و الشخص المضروب. تمثل صيغة الفعل قرينة قوية دالة على الفرق الوظيفي بين التركيبين، و إن كان الشكل الظاهري يقر خلاف ذلك. إذا كانت الصيغة المحولة من الفتح إلى الضم في السابقة "يضرب" قد آذنت بأن هناك تغييرا على مستوى الوظيفة، إذ وقع الحذف، و تغيرت الرتبة، والحالة الإعرابية فإنها دلت من جهة أخرى على شبه تقارب ببنية التركيب في الفعل اللازم، وأن الفعل تحول من المتعدي إلى اللازم. فتحليل التركيب وفق تصور سيبويه يحقق كثيرا من النتائج ذات الأبعاد التركيبية و الدلالية نذكرها فيما يلي:

1- النتيجة الأولى: يعكس المبني للمجهول والمبني للمعلوم حركة العناصر الوظيفية التي تمثل الامتداد والتقلص. حيث تسعى نحو الامتداد باحثثة عن اكتمال المعنى، فإذا تحقق ذلك ارتدت نحو التقلص لتنويع المعنى بشكل آخر.

2- النتيجة الثانية: يمثل الفاعل البؤرة في الجملة من عدة جوانب هي:

1. كونه اسما، والاسم الأول في الوجود.

2. كونه محرك الأحداث.

3. ضرورة تعويضه عند حذفه في المبني للمفعول.

نلاحظ أن التركيب المبني للمجهول لخص عدة أنماط تركيبية نوردها فيما يلي:

1. النمط الأول: فعل + فاعل + مفعول.

2. النمط الثاني: فعل + مفعول + فاعل.

3. النمط الثالث: مفعول + فعل + فاعل.

4. النمط الرابع: فعل + فاعل (تركيبية).

و نمط المبني للمجهول نمثله بالصورة الآتية:

فعل (تغيير في الصيغة) + مفعول (مرفوع)¹.

إن ما يمكن تسجيله من ملاحظة هامة هي ذلك التغيير الذي وقع في الإسناد؛ إذ زال المسند الحقيقي، وحل محله متم الجملة، وهذا ما دعا بأحد الباحثين إلى اعتبار المبني

1 - هذا المصطلح يعود لسبويه، ينظر الكتاب، ج 1، ص 33.

للمجهول صيغة تركيبية بالدرجة الأولى، "لأنها تقتضي تغيير علاقات الإسناد و التقليل من عدد العوامل ذات الصلة بالمسند وبالتالي تغيير توجه هذا الأخير من عامل كان عمدة إلى آخر كان فضلة و صار عمدة"¹.

والظاهر أن الوظيفة النحوية في الجملة الفعلية تسير في حركة متداولة؛ فقد تتحو التراكيب نحو البناء المجهول، وقد ترتد إلى المبني للمعلوم و كل هذا من أجل تحقيق المعنى المتداول في أرقى صورته.

أما عن قيمة المفعول في النظرية النحوية العربية فقد أكدت عليها التراكيب قبل أن تدل عليها الاعترافات النصية للنحاة. ومن جملة التراكيب، نحل بنية التركيب الآتي:

كتب الولد درس ← كتب الدرس، بضم فاء الفعل و كسر عينه، و إلحاق علامة إعراب الفاعل بالمفعول الذي ناب عنه.

أما في التركيب: يكتب الولد درس تتحول إلى ← يكتب الدرس. حيث تضم فاء الفعل و يفتح ما بعدها، و هذا الفتح و الكسر علامات صوتية دالة على الزمن. أما حركة الضمة في فاء الفعلين (الماضي والمضارع) فهي مؤذنة بالتحول الذي وقع في العلاقة الإسنادية، حيث دخل على الفعل ركن جديد. يقول ابن جني: "ومن شدة قوة العناية بالمفعول أن جاءوا بأفعال مسندة إلى المفعول، ولم يذكروا الفاعل معها أصلا، وهي نحو قولهم: امتقع لون الرجل و انقطع به، وجُن زيد، ولم يقولوا: امتقعه، ولا انقطعه ولا جنه، و لهذا نظائر، فهذا كإسنادهم الفعل إلى الفاعل البتة فيما لا يتعدى نحو: قام زيد، و قعد جعفر"².

و جملة القول فإن المبني للمجهول شكل نظرية نحوية متكاملة قائمة على خمسة أسس هي: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، والتداولية. ثم إنه حقق أحكاما نحوية هامة نجملها في الجدول الآتي:

1	2	3	4
أحكام صوتية	أحكام صرفية	أحكام نحوية	أحكام تداولية

1 - نور الدين شوقي، صيغة المبني للمجهول من الإنجليزية إلى العربية - رسالة ماجستير في الترجمة (مخطوط)، جامعة الجزائر - 1990 م ، ص 37 .

2 - المحتسب، ج2، ص334 .

تحقق القصد من التراكيب بإيصال المعنى المراد عن طريق جملة الأحكام السابقة.	تغيير الرتبة. نقل العلامة الإعرابية. تغيير الإسناد	تغيير بنية الفعل	تغيير حركة الفعل
---	---	------------------	------------------

المبحث الخامس: افتراض الفضلة

يقودنا الحديث عن الفضلات إلى القول بأنها من أكثر الأركان الوظيفية في النحو العربي تنوعاً، وأنها تجمع مع اختلاف أحكامها النحوية باباً من أهم الأبواب النحوية، وهو التعدية.

وإذا اعتمدنا التعدية أساساً لدراسة الفضلات، و ذلك لأنها تمثل المجال التركيبي والدلالي الذي تتواجد فيه. فالمنصوبات والمجرورات من الأسماء تبحث عن إثبات الحضور في التراكيب المختلفة، وتشكيل علاقات وظيفية واسعة. وقبل الخوض في الموضوع، يجب أولاً أن نحدد مفهوم الفضلة. حتى ندرك وظيفتها وموقعها في التركيب.

المطلب الأول: مفهوم الفضلة.

يتحدد مفهوم الفضلة انطلاقاً من النظر إلى مفهوم الإسناد، فما زاد عنه يعد فضلة، وهي بمقابل العمدة. ونرصد أيضاً مفهوم المنصوبات بمقابل المرفوعات، والاستغناء بمقابل جزئي الكلام: المسند والمسند إليه، وتام الفائدة، وحسن السكوت. كل هذه المفاهيم وجدت في الخطاب النحوي الذي يصف الفعل و الفاعل والمنصوبات أو بشكل أعم الفضلات يقول ابن يعيش واصفاً الحدود بين الإسناد و متمات الجملة، إذ هي " ما جاء بعد تمام الكلام و استغناء الفعل بفاعله- و أن في الفعل دليلاً عليها"¹. و عدها مازن الوعر تلك " الزيادة النحوية و الدلالية على العلاقة الإسنادية"².

وأما في الدرس التوليدي التحويلي فقد تميزت المكملات عن الفضلات، فالمفعول به عند تشومسكي يعني التكملة الفعلية "verbel complement" التي تعد جزءاً من السياق اللغوي المخصص لخصائص الفعل المقولية... وأما الفضلات فتشير إلى ما لا يقع ضمن المركب الفعلي من أنواع الفضلات كظرفي الزمان والمكان مثلاً"³.

1 - شرح المفصل، ج2 ، ص 4 .

2 - نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، ص 38 .

3 - نعوم تشومسكي ، المعرفة اللغوية- طبيعتها وأصولها و استخداماتها، ص 31.

وإذا نظرنا في تصنيف النحاة القداماء للمنصوبات من الفضلات، نجدهم قد قسموها إلى صنفين: مفاعيل وهي خمسة أولها المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول معه، والمفعول له، والمفعول فيه.

وأشباه مفاعيل فهي ما حملت النصب واتصفت به وهي: الحال، والتمييز والمستثنى، وخبر كان، وخبر ما، واسم إن واسم لا¹.

فالمصطلح الذي أنتجه لنا وصف الجملة هو الاستغناء الذي ينطبق على المفاعيل أو بصورة أدق الفضلات. ولكن هل الاستغناء يتحقق دائماً، ويتوقف عند الفضلات أم أنه يمس كل عنصر في التركيب؟. وما علاقة الاستغناء بال حذف؟.

يستعمل سيبويه مصطلح الاستغناء مساوياً للحذف، يقول: "و مما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله عزوجل: (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ)² فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه... و جاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا"³. ولكن نظام اللغة يعكس خلاف ذلك، إذ أن الحذف يقع في مجال العمد، فتحذف مع حاجة التركيب إليها، ولا يكون إلا بقريئة دالة عليه، أما الاستغناء فإنه يصيب مجال المكملات و يكون بترك ذكرها البتة، و ينبغي الإشارة إلى أن الحذف يحدث في المفاعيل بالنظر إلى وظيفتها في التركيب و حاجته إليها. فإذا تركته الجملة يسمى استغناء، وإذا زال أثره اللفظي و بقي الأثر الدلالي يسمى حذفاً.

1 - ينظر: ابن جني ، اللمع في العربية، ص101 -121.وأضاف النحاة المنصوبات من الجملة الاسمية ،

ينظر: شرح المفصل ،ج1 ، ص254 .

2 - الأحزاب/ 35 .

3 - الكتاب ،ج1 ، ص74 .

المطلب الثاني: في الفرق بين الفضلة والمفعولية

يمكن تبين الفرق بين المصطلحين من حيث الاستعمال من خلال كلام الاسترلابادي الذي يرى أن الإعراب في آخر الكلمة وصف الاسم أي كونه عمدة أو فضلة¹. فالعمدة و الفضلة حكم ناتج عن الحالات الإعرابية التي توحى بالرتبة و المحل والوظيفة، أما المفعولية فهي حاصل عمل الأفعال المتعدية فيحدد الفعل نوع المفعول الذي يتعدى إليه ثم ينصبه أو هي بعبارة الجرجاني حاصل تعلق الاسم بالفعل.

و قد حدد النحاة أن المفعول الحقيقي الذي يتعدى إليه الفعل هو المفعول المطلق " لأنه يخرج من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفعل أو لم يتعده"² وهو بهذا يخرج عن كونه فضلة إلى كونه مكملًا لركن العمدة لأنه يمثل جزءًا من معنى الفعل³.

و أما التعدي الحقيقي ما كان للمفعول به " لأن جميع الأفعال لازمها و متعديها يتعدى إلى المصدر و الظرف من الزمان و الظرف من المكان... "⁴.

فالفرق بين الفضلة و المفعولية يتضح بإدراك الوقوع و التعلق، فالوقوع يكون لأفعال العلاج في طلبها للمفعول به، أما التعلق فهو أعم، إذ يشمل الأسماء المنصوبة، ولا تتم فائدة الجملة إلا بها نحو: الحال و الظرف و التمييز و يشمل مصطلح الفضلة الفعل اللازم و المتعدي، أما المفعولية فهي خاصة بالتعدي المباشر و الحقيقي.

المطلب الثالث: ما حقيقة تعدد المفاعيل؟.

- 1 - شرح الكافية ، ج 1 ، ص 56 ، و 67 .
- 2 - شرح المفصل، ج 1 ، ص 272 .
- 3 - ابن هشام، شرح شذور الذهب ، ص 293 .
- 4 - المصدر نفسه، ج 1 ، ص 308 ، ينظر: حاشية الصبان، ج 2 ، ص 92 ، و خالد الأزهرى التصريح على التوضيح ، ج 1 ، ص 309 .

تطرح تعدية الأفعال لأكثر من مفعول إشكالا مفاده: هل الفعل يتعدى إلى المفاعيل الثلاثة بمستوى واحد من التعدي؟ و هل يمكن الحديث أنه فعلا تعدى إلى ثلاثة مفاعيل أم إلى مفعول واحد؟.

يجمع جمهور النحاة على أن المتعدي " ما نصب مفعولا به"¹ و سموه الفعل المتعدي و المتجاوز و الواقع².

والفرق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي هو المفعول به، وهو قرينة معجمية وضعها النحاة حدا فاصلا بين التعدية الحقيقية. أو هي ما ينصبه الفعل على التوسع ونجد أبا حيان يحسم المسألة ناقلا بذلك آراء الكوفيين إذ ليس للفعل إلا مفعول واحد وهو المفعول به³.

ثم إن النحاة لما استقرأوا كلام العرب وجدوا أن الأفعال تتعدى مرة مباشرة و تارة بواسطة، فأقروا أن تعدية الأفعال نحو: نصحته و نصحت له، و شكرته وشكرت له تكون بطريقتين فالحكم " بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا إذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام، والتعدي واللزوم بحسب المعنى، وهو بلا لام متعد إجماعا"⁴.

فالمقياس النحوي الذي أقره النحاة هنا هو المعنى الذي يضيفه حرف الجر، فإذا ما تغير هذا المعنى بعد حذفه، فإن الفعل يكون لازما، ثم إن الجار والمجرور لا يقوم بوظيفة المفعول به دائما⁵.

إن طرح وظيفة المفعولية هنا تتجلى من خلال تحليل بنية التراكيب التي من نمط فعل + فاعل + مفعول به، ونمط:فعل+ فاعل+ جار ومجرور.

يبرز النمط الثاني اختلافا في ركن التكملة الذي أخذ حكم الجر بمقابل حكم النصب الذي يرتبط في أغلبه بالتعدية.

1 - المقتصد، ج 1 ، ص 595 .

2 - ينظر ابن هشام ، اللحة البدرية في علم اللغة العربية، تحقيق : الهادي نهر، مطبعة بغداد، 1977م ، ج 2 ، ص 50 .

3 - ارتشاف الضرب، ج 2 ، ص 201، وينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر - بغداد، 1980 ، ج 1 ، ص 161-162 .

4 - شرح الكافية، ج 4 ، ص 139 .

5 - ينظر شذور الذهب، ص 355 ، و محمد فتيح، في الفكر اللغوي، ص 229 .

ويقودنا هذا الملمح التركيبي إلى تلمس معيار دلالي، وهو كون المجرور لا يضطلع بالحدث و لا يمكن أن يقع عليه.

وما يمكن استخراجه من كلام النحاة من مقاييس تعتمد في تصنيف المنصوب بمقابل المجرور ما يلي.

1. مقياس القوة: إذ أن الفعل يجد في مفعوله المباشر قوة تؤهله للوقوع عليه،

أما استناده إلى واسطة يقلل من قوته وتأثيره.

ثم إننا نمر في ترتيب محلات الاسم من الرفع إلى النصب إلى الجر؛ فالجر

هو آخر ما يتحقق من المحلات في التركيب. إنه مجال ينفذ إليه من النصب.

2. مقياس الرتبة: الذي يقوم بتنظيم المواضع¹ الوظيفية من رفع ونصب وجر،

وأما الأفعال المتعدية إلى مفعولين، فهي تنقل التركيب من وضع الاسم إلى

وضع الفعلية، ويتعلق الأمر هنا بأفعال الرجحان، نحو قوله تعالى: (فَاعْلَمْ

أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)². ويؤكد ابن الحاجب " أن علم لا تدخل على المبتدأ و

الخبر، يدل ذلك وجوب الكسر في قولك: علمت أن زيدا قائم، وإنما انتصبا

بعدها توفيراً لما تقتضيه علمت من معنى مفعولين"³. فالعلم يقتضي عالماً و

معلوماً، غير أن النصب هنا لم يكن لمفعولين، لأن المعنى الذي استدعاه

الفعل هو قيام زيد. ولا فصل بين زيد وقيامه. ويضيف عن أفعال القلوب

أنها " لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد... لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما

معا"⁴.

وأما الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، فهي أعلم و أرى وأنبأ، وأخبر وحدث فهي

في حقيقة عملها تتعدى إلى مفعول واحد، هو المفعول الثاني، أما المفعول الأول

فنصب على التوسع، وأما الثالث فهو صفة للمفعول الثاني، نحو أنبأت زيداً الخبر

1 - و هو المحل الإعرابي، وهو حيز مكاني يخضع للعامل، وقد جعل النحاة للجمل مواضع مثلما

أكدوا على موضعية الأسماء، ينظر: مغني اللبيب، ج 2، ص 472 .

2 - محمد/ 20 .

3 - الأمالي النحوية، تحقيق: عدنان صالح، دار الثقافة- جامعة قطر، ط 1، 1986 م ص 61 .

4 - شرح الكافية، ج 1، ص 301 .

يقينا، فإن الفعل يختار من الأسماء المفعول "الخبر" في : أنبأت الخبر لأن المعنى متصل بالإنباء وما بين الفعل و الاسم علاقة معنوية يعكسها المعنى المعجمي لكليهما. فحقيقة التعدية أنها ما نصبت مفعولا به واحدا" و السبب في ذلك أن الحدث واحد فلا يقع إلا على جهة واحدة سواء أكانت موحدة أم ذات أجزاء"¹.

فالتعدي إلى ثلاثة مفاعيل -بالإضافة إلى التعدية ذات الخاصية التركيبية يحمل اعتبارات دلالية وتداولية؛ فالاعتبارات الدلالية تتجلى في علاقة الربط بين العناصر المؤلفة للتركيب وتنشأ عنها علاقات منها:

1. علاقة الفاعلية.

2. علاقة المفعولية.

3. علاقة الوصفية.

ولما كان حضور الصفة تركيبيا وهو حكم من أحكامها نزلها النحاة منزلة ما يتعدى إليه، إذ لا يحسن حذفها كما ذكر ابن يعيش² لأنها تفيد التخصيص. وعملت معاملة الخبر³.

وتجدر الإشارة هنا إلى ذكر السمات الدلالية للمنصوبات الثلاثة، فهي على جانب من الأهمية، وهي:

1. السمات المعجمية: أنبأ ← أخبر = الخبر يقينا.

أخبر ← أنبأ = النبأ يقينا.

ولما لم يحدث التوافق المعجمي بين " النبأ و" يقينا"، اقترب الاسم " الخبر" ليكون مركبا اسميا موصوفا وهو: الخبر يقينا.

2. اختلاف نوع الأسماء المنصوبة في دلالتها "ف"زيدا" اسم علم معرف ،

و" الخبر" اسم معرف بـأل" و" يقينا" صفة. فارتباط الصفة بالموصوف

للبيان والإيضاح¹.

1 - مصطفى جواد وجهوده اللغوية، ص120. نقلا عن : عبد الجبار توأمة، القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة دكتوراه (مخطوط)، إشراف: فرحات عياش، جامعة الجزائر-1994-1995 م، ص106 .

2 - شرح المفصل، ج2 ، ص257

3 - المصدر نفسه، ج2 ، ص249 .

وأما التداولية فهي تتمثل في أطراف الخطاب : متكلم (أنا) وسماع (زيذا) ورسالة (الخبر والإنباء) ، وصفة الرسالة (يقينا) .

المطلب الرابع: تصنيف المفاعيل وظيفيا.

ننطلق في تصنيف المفاعيل الخمسة الأصلية من مقاييس وضعها النحاة وهي نوعان خاصة وعامة. وأقواها على الإطلاق مقياس العامل وقوة العمل في الأفعال؛ فالصلة بين الفعل ومفعوله ذات درجات أقواها ملاقاتة الفعل مفعوله مباشرة، وأدناها استناده إلى وسائط حرفية توصل عمله إلى الأسماء المنصوبة.

وعلى هذا كانت المنصوبات ذات أحياز، ومن هذه الأحياز برزت أحكام النصب وتعددت بتعدد الأسماء ومواضعها.

يرتبط الفعل بالمفعول ويطلبه مثلما يطلب الفاعل ولا يستغني عنه وهذا ما نلمسه من كلام سيبويه: "إنهم يدخلون المفعول في الفعل ويشغلونه به، كما يفعلون ذلك بالفاعل، فكما لم يكن الفعل بد من فاعل يعمل فيه، كذلك أرادوا أن يكثر المفعول الذي يعمل فيه"².

غير أن المفاعيل ليست على درجة واحدة من التعلق بالفعل، وهي على أنواع نبينها مرتبة حسب أهميتها:

1- رتبة المفعول المطلق وموضعه في التركيب:

1 - شرح المفصل، ج2 ، ص 253 .

2 - الكتاب، ج4 ، ص 78 .

عده النحاة مفعولا حقيقيا بالإجماع، لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود¹، وتطلبه الأفعال لازمة أو متعدية، وهو أخص بالفاعل² و سمي بالمصدر، والحدث³.

هو أول الأسماء المفعولة ترتيبيا في هندسة التركيب بعد الفاعل، وهو مفتوح الدلالة والحيز، إذ يدل على حدث مطلق، ومكان وزمان مطلقين أيضا. والظاهر هنا أنه أصل الاشتقاق، لأنه ضم كثيرا من صفات المشتقات؛ فمنه اسم الفاعل، واسم المفعول، واسمي الزمان والمكان.

إنه يختزل بدلالته كل المعاني والصيغ والتراكيب، ويحمل الحدث والزمان والمكان، التي هي من مقومات الفعل.

ويدل مفهوم الإطلاق على تحرره من قيود الحرف" كالمفعول به وله وفيه ومعه"⁴ والحيز الذي يتصف به المفعول المطلق هو حيز المفعولية وحكمه النصب " فهو مفعول التعدية المباشرة لما لا يطلب المفاعيل وما يطلبها على السواء. فسمته التركيبية تلك تكسبه ضربا من الإطلاق التعلقي"⁵.

ويمكن إضافة قيد الرتبة الذي لا يتحكم في مثل هذا المفعول، وقد أورد النحاة تراكيب تنقل فيها المفعول المطلق بحرية، وضمن لنفسه أحيانا مختلفة نتبينها فيما يلي:

1. ضربت زيدا [ضربا] شديدا يوم الجمعة تأديبا له.

2. ضربت زيدا [يوم الجمعة] ضربا شديدا تأديبا له.

3. ضربت زيدا [يوم الجمعة أمام المسجد] ضربا شديدا تأديبا له.

فالذي تقدم عليه هو جزء منه دال عليه، وهما اسمي المكان والزمان، ولا يجوز تقديم المفعول لأجله.

1 - ينظر: شرح المفصل، ج 1، ص 272 .

2 - شرح الكافية، ج 1، ص 113 .

3 - و سماه سيبويه أيضا: الحدثان. الكتاب، ج 1، ص 34 .

4 - ينظر همع الهوامع، ج 3، ص 94 .

5 - المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 384.

إن الحدود التي يمكن للمفعول المطلق بلوغها داخل التركيب، هي تجاوز الحدث، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه- في نحو: سير وشاطئ البحر سيرا طويلا.

يعكس المفعول المطلق قوة الفعل و سيطرته على عناصر التركيب، والتحكم في مواضعها. إنه يمثل قوة الاسم بمقابل قوة الفعل، فيحملان التركيب في ثنائية القوة الدلالية المستمدة من الأفعال و الأسماء.

2- رتبة المفعول به وموضعه في التركيب:

المفعول به ثان المنصوبات بعد المفعول المطلق، فهو يحقق التعديّة، ويتحقق في الكلام بعد نفي أو نهي أو استفهام نحو:

1. النفي: ما ضربت زيدا.

2. النهي: لا تضرب زيدا.

3. الاستفهام: من تضرب؟ الجواب: زيدا.

ويمثل حيز المفعولية عامل النصب¹ عند خلف الأحمر²، وهو بمعنى الجعل والتصيير عند الاسترابادي، يقول: "الجعل في قولنا: أذهبت زيدا، أي جعلته ذاهبا، فهي مفعول لمعنى الجعل"³.

يرتبط الاشتغال في المفعول به لتفسير تقدمه على الفعل والفاعل معا، مع تقدير فعل عامل له الصدارة في الكلام إن لم يكن لفظا فهو محلا نحو: زيدا ضربته- إذ أن تأويل هذه الجملة في البنية الاشتغالية العاملة يكون نحو: ضربت زيدا ضربته. وتم اختزال

1- الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 81.

2- خلف الأحمر البصري أبو محرز بن حيان. كان راوية ثقة، يسلك طريق الأصمعي، قال عنه الأخفش: لم يدرك أحدا أعلم بالشعر من خلف الأحمر والأصمعي. وقال أبو الطيب: كان خلف يصنع الشعر وينسبه إلى العرب. له ديوان شعر حمله عنه أبو نواس مات في حدود (ت 180 هـ) .
بغية الوعاة، ج 1، ص 554.

3- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد محي الدين عبد الحميد، ومحمد الزفزاف، مطبعة: القاهرة، ط 1، 1929 م، ج 1، ص 86.

الفعل والفاعل الأولين حسب كلام سيبويه، يقول: "إنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره . فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمّر"¹.

ويرجع بعض النحاة نصب المفعول به في وضعية الاشتغال إلى إرادة المتكلم وقصده² ولعل هذا التفسير يقودنا إلى إبعاد الاشتغال و نقض مبدأ لا يتقدم المعمول على عامله. ثم إن هذا التحليل هو الأقرب إلى الواقع اللغوي، إذ يبتعد عن كل تأويل وتمحل، إضافة إلى أنه يمنح حرية تموقع المفعول به، إذ يتقدم على فاعله نحو:

• ضرب زيدا عمرو.

أو على الفعل و الفاعل معا نحو:

• زيدا ضرب عمرو.

إذ صارت مقاصد المتكلم ودلالاته التي يختارها وينويها أقوى من العوامل اللفظية، وما تلك العوامل إلا انعكاس لرغبة المتكلم في توجيه الخطاب النحوي، من خلال التراكيب التي ينشئها.

ثم إننا نعتبر اختلاف رتبة المفعول به تعددا في احتمالات الكلام ومقاصد المتكلم التي تتحكم فيها عوامل داخلية تتعلق بالتركيب، وعوامل خارجية ترتبط بالسياق والأحوال.

3- رتبة المفعول فيه وموضعه في التركيب:

ينطلق سيبويه من التعدية لتفسير علاقة الفعل بالمفعول فيه أو الظرف، فالفعل بصرف النظر عن تحقيق تعديته إلى الاسم المنصوب، فإنه يبحث عن استكمال دلالة الزمن أو المكان التي يحملها المفعول فيه. " ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان... ويتعدى إلى ما كان وقتا في الأمكنة، كما يتعدى إلى ما كان وقتا في الأزمنة لأنه وقت يقع في المكان"³.

ويتضح أن معنى الفعل يتوغل في هذه الظروف ويقوي دلالة الحدث بهما ببيان زمانه ومكانه، وهي ملابسات تعين على إنجاز الحدث، وإدراك أبعاده بعد وقوعه.

1 - الكتاب، ج 1، ص 81 .

2 - السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 71 .

3 - الكتاب، ج 1، ص 35-36 .

إن ثنائية التوجه التي يمثلها المفعول فيه، تجعل الحدث أكثر توازنا وثباتا، لأن الظروف المحيطة بالحدث يعكسها التركيب بكل أبعادها و خلفياتها. وانطلاقا من هذه النتيجة تبين أن حيزا المفعول فيه لا يبتعد عن الفعل، إنه يدور في فلكه، فهو والحدث سواء.

ويمكن مقابله بالمفعول المطلق الذي حوى أيضا الزمن والمكان، إنهما يتقاطعان في توفير زمن و مكان وقوع الحدث.

4- رتبة المفعول لأجله وموضعه في التركيب:

وضع هذا المفعول لبيان العلة أو السبب، فهو محكوم بسلطة تفسيرية توضح سبب وقوع الحدث، ويقوم على سؤال: "لم فعلت كذا وكذا"¹ و لا يحقق مطابقة فعله لفظا و معنى إذا ورد منصوبا.

ثم إنه يعكس علاقة التجاذب بين الفعل و السبب مثلما يقول ابن يعيش "احتملتك لاستدامة مودتك" و "وزرتك لابتغاء معروفك"² فاستدامة المودة معنى يجذب بالاحتمال، وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزيارة.

فالواضح هنا أن حضور المتكلم تحقق في الحدث و العلة، و مادام الوضع يتحكم فيه شخص واحد، فإن مسألة تقدم المفعول لأجله على الفعل و الفاعل واردة عند النحاة حيث أجازوا ذلك نحو: طمعا في برك زرتك، و ابتغاء في صلتك قصدتك³.

يفسر المفعول لأجله نزعة اللغة نحو تخصيص الحدث، وبيان السبب و تحديد الأغراض الإعرابية؛ إنه يشبه في عمله الإعرابي المفعول به الذي يتعدى إليه الفعل مباشرة أو بواسطة. ثم إنه يعمل على تنفيذ العلاقات الإعرابية عن طريق الأسماء المنصوبة التي تفرض تنوعا في المحلات و الوظائف، وتفرض بوجه أو بآخر سلطة الاسم في التركيب.

5- رتبة المفعول معه وموضعه في التركيب:

- 1 - الكتاب، ج 1، ص 369 .
- 2 - شرح المفصل، ج 1، ص 449 .
- 3 - الخصائص، ج 2، ص 385 .

يساوي سيبويه بين المفعول معه والمفعول به¹ من جهة توسط الحروف في كليهما لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء.

فالنحاة نظروا إلى الواو المصاحبة للمفعول المنصوب، فسموها واو المعية لدلالاتها على المصاحبة، ثم إنها تعمل على نقل عمل الأفعال إلى الأسماء دون تغيير في المعنى، وهو عند ابن يعيش حرف تعدية مضافا إلى الحروف التي أقرها النحاة وتدخل على الأفعال لتقويتها نحو: همزة النقل، وألف المفاعلة، والتضعيف وغيرها.

والواضح أن الواو تعددت معانيها ودلالاتها بكثرة استعمالاتها، إذ نجد واو العطف، واو الحال، واو القسم،...

يتصور النحاة أن الانتقال من ركن العمدة إلى ركن الفضلة يحتاج إلى أداة تحدث هذا التغيير، وتوحي به، فاستعانوا بالحروف نظير ما يقع في المفعول به وفيه وله. لأن تفسيرهم لمثل هذه التراكيب يعتمد على أن هناك حواجز تفصل الأفعال عن الأسماء، ويجب وضع جهاز عملي قادر على إبراز المضامين المعنوية وتوجيه العوامل للنفوذ إلى معمولاتها.

أكد الجرجاني أن واو المعية هي واو العطف حولت إلى واو النصب وهذا العدول "يجعل الواو معينا للفعل وجاذبا له إلى العمل"².

أما ابن يعيش فإنه يقدم تحليلا لعمل الواو زيادة على ما قاله سيبويه³ فهو قد جرد الواو من دلالاتها على العطف، وأبقى على دلالة الجمع. لتجمع ما قبلها بما بعدها ويحدث تقارب معنييهما، فيكون تعلق الفعل بمفعوله المنصوب⁴.

يعد هذا المفعول خارجا عن إطار ما يتعدى إليه الفعل تعد مباشر، وهي من المفعولات التي يتساوى اللزوم والمتعدي في طلبها" لأن الفعل قد يخلو من المفعول له، والمفعول معه، بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال. ألا ترى أن إنسانا قد يتكلم بكلام مفيد،

1 - يقول: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل و ينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه و مفعول به" الكتاب، ج1، ص 297.

2 - المقتصد، ج1، ص 661.

3 - يرى أن "العامل الفعل الأول، لأنه وإن لم يكن متعديا فقد قوي بالواو النائبة عن (مع). شرح المفصل، ج1، ص 440.

4 - شرح المفصل، ج1، ص 440-441.

وربما فعل أفعالا منتظمة، وهو نائم أو ساه، فلم يكن له فيه غرض، فلم يكن في فعله دلالة على مفعول له، وكذلك قد يفعل فعلا لم يشاركه فيه غيره، فلم يكن فيه مفعول معه¹.

وهذا الإخراج من دائرة المعنى الفعلي يجعل مثل هذه المفعولات فضلات مما يطلبها الفعل على التوسع.

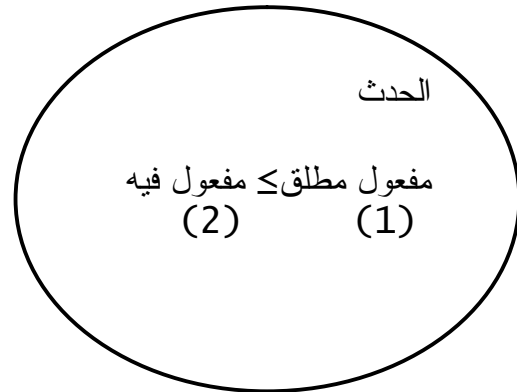
وخلاصة القول: إن المفاعيل تختلف في ارتباطها بالفعل و تعلقها به، فهي ذات درجات من المفعولية، منها المفعول الحقيقي ومنها ما يطلبها الفعل مباشرة أو بواسطة، ومنها ما يشترك في طلبها الفعل اللازم و المتعدي. فتتراوح وظيفتها وموقعها ما بين المفاعيل و الفضلات؛ فهي إما مكملات إجبارية أو اختيارية (فضلات).

و لتحديد هذه المواقع اعتمدنا على الوظائف التركيبية و الدلالية و التداولية و خلصنا إلى أنها مفسرات الحدث وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1. مفسر داخل الحدث.
2. مفسر مقابل الحدث أو مساويه.
3. مفسر خارج الحدث.

و لتقريب الصورة أكثر نعتمد المخطط الآتي:

$$[\text{مفعول به (3)} + \text{مفعول معه (4)} + \text{مفعول لأجله (5)}] =$$



المبحث السادس: حدود الخبر وظيفياً

اتفق جمهور النحاة على أن الخبر هو جزء من الجملة وبه تتم الفائدة وأضافوا على حدهم له صفتا الصدق والكذب، يقول الفاكهي: " هو ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ مخبر عنه غير الوصف المذكور"¹.

يجمع هذا التعريف عدة خصائص، وعلاقات قائمة بين المبتدأ والخبر هي: أنه الجزء الثاني بعد المبتدأ، جمع بينهما الإسناد؛ فالخبر يجذب إليه المبتدأ والمبتدأ يجذب إليه الخبر حتى تحصل الفائدة عند المخاطب والمتكلم معا - لقد قوّى الإسناد حركية التفاعل بين المعنى المحصل من تألفهما وأثبتته - فإذا قلنا: زيدا منطلق، لا يتحقق الانطلاق ما لم يكن زيدا (مبتدأ) فأنت لا تتعرض في قولك هذا لأكثر من إثباته لزيد².

يتحقق الخبر بنوعين هما: خبر تام الفائدة، وخبر زائد الفائدة؛ فأما الخبر الذي تتم به الفائدة، وهو جزء الجملة نحو قولنا: زيد مؤمن وأما الخبر الذي جيء لزيادة الفائدة، وهو ليس بجزء من الجملة وهو الحال نحو: جاءني زيد راكبا - " فالحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ"³.

فالإثبات في الخبر الأول يكون مباشرا مجردا له، أما في الخبر الثاني (الحال) فهو موصول (أي غير مباشر)، إذ تثبت فعل (المجيء) ثم تصله بالركوب فالركوب تابع للمجيء متصل به، ولا يمكن أن يخرج عنه.

أما انتفاء الوصف عنه، لأنه يخرج من كونه خبرا إلى كونه فاعلا سد مسدّ الخبر نحو: قائم الزيدان.

المطلب الأول: الخبر في حكم الفعل

1- شرح الحدود النحوية، ص 149 . وينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك - مؤسسة الرسالة

بيروت، ط 1، 1420 هـ - 1999 م، ج 1، ص 195، وخالد الأزهرى، شرح التصريح

التوضيح، ج 1، ص 198 .

2 - الدلائل، ص 141 .

3 - المصدر نفسه، ص 140 .

يرد الخبر اسما مشتقا مفردا متصلا بضمير أو خاليا منه، فأما المتصل بالضمير نحو قولنا: "زيد ضارب" و"عمرو مضروب" و"خالد حسن" يحمل كل خبر من هذه الواردة في التراكيب ضميرا مرفوعا عائدا على المبتدأ فكأنك قلت: زيد ضارب "هو" و"عمرو مضروب" هو "خالد حسن" وهذه الضمائر جيء بها لتقوية الربط والإسناد ولعدم صحة تقديم المسند إليه على المسند¹.

والظاهر أن هناك تداخلا بين الأفعال و الأسماء، فالجملة الاسمية لا يمكن أن تنفي عنها صفة الحركية و الزمن لاتصالها الشديد بالمشتقات التي تتجاوزها الفعلية والاسمية، وإن كانت إلى الفعلية أقرب.

قد لا نقوى على تحديد درجة الفعلية في اسم الفاعل و اسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها، غير أننا نعاملها معاملة الأسماء حيناً، ومعاملة الأفعال أحياناً؛ فمؤشر الحدث يرتبط في أغلبه بالتركيب في حين يرتبط الزمن بالصيغة و يقول ابن عصفور: "الاسم لفظ دال على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته لزمان... فإن وجد من الأسماء ما يدل على زمان كأمس، وغدا فبذاته لا ببنيته، ألا ترى أن بنيتهما لا تتغيران للزمان"².

فإذا كان ابن عصفور قد جرد الأسماء من الصيغة الزمنية، فإن الرضي قد أثبت دلالتها على الزمن المطلق، يقول: "أما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء، كان بمعنى الماضي أو بمعنى الحال أو بمعنى الاستقبال أو لم يكونا لأحد الأزمنة بل كان للإطلاق المستفاد منه الاستمرار"³.

فأما دلالاته على الزمن، فإنها تنبئ بفعليته، وأما جهة الزمن المطلق ترده إلى الاسمية. و لهذا السبب جعل خبرا، إذ جمع بين صفات مشتركة لتركيبين هما في الأساس متضادين. وإذا اعتمدنا كلام ابن يعيش الذي يؤسس فيه لحكم الخبر المفرد، يقول

1 - شرح المفصل، ج 1، ص 228 .
2 - شرح المقرب، ج 1، ص 60 .
3 - شرح الكافية، ج 2، ص 250 .

فيه: "إن هذه الأخبار بمعنى الفعل"¹ و يقول من جهة أخرى "الخبر هو المبتدأ في المعنى"².

نجد أن هناك تأسيساً لنحو العلاقات بين الجمل؛ أي الروابط والأحكام التي تجمع الجملة الفعلية و الجملة الاسمية، وتفسير هذه العلاقات تفسيراً دلالياً.

إننا هنا بصدد الحديث عن نقطة تلاقي الأسماء البحتة بالأفعال وتأثرها بقوة الفعل وعمله، وهي في الوقت نفسه تمثل تركيباً اسمياً يكون فيه المسند مبتدأ والمسند إليه خبراً. أو لنقل عن هذا التفسير إنه نقطة تحول الخبر من الاسمية إلى الفعلية ليكون جملة. أما مساواة الخبر بالمبتدأ لأن كلا منهما يفسر الآخر، نحو: "زيد منطلق، أو محمد نبينا" فزيد منطلق، أو المنطلق هو زيد، مثلما أن محمد نبينا، أو نبينا هو محمد. لو تتبعنا المستوى التجريدي في تحليل مثل هذه الجمل نصل إلى فهم أعمق لما قاله ابن يعيش عن الخبر والمبتدأ، فهما متطابقان، لأن صفة الانطلاق صارت صفة عرف بها زيد، و النبوة صفة عرف بها محمد.

أما الخبر المنزلة المبتدأ فهو مرحلة أخرى من التفسير لحقيقة العلاقة التي تربط العنصرين ببعضهما بعضاً؛ إذ أن حقيقة اللغة فرضت مثل هذا النوع الذي يجسده قوله تعالى: (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ)³. فهن بمنزلة الأمهات، ولسن أمهات حقيقة. و مثاله أيضاً: زيد أسد، فهو شبيه بالأسد في الشجاعة و ليس أسداً حقيقة.

وخلاصة القول: إن علاقة المشابهة بين المركب الفعلي والمركب الاسمي تتجلى فيما يلي:

1. الخبر لا يستغني عن المبتدأ، مثلما الفعل لا يستغني عن الفاعل .
2. لا يتقدم الخبر المشتق نحو اسم الفاعل و اسم المفعول وغيرهما، على المبتدأ، كما لا يتقدم الفاعل على الفعل.

1 - شرح المفصل، ج 1، ص 228 .
 2 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.
 3 - الأحزاب/6 .

3. يكون الضمير المتصل المسند إليه (الخبر) مرفوعاً. نحو: زيد ضارب أبوه ومكرم أخوه وحسن وجهه¹.

أما حقيقة الأحكام النحوية التي يمكن رصدها من خلال كلام ابن يعيش فهي:

1. تحقق الفائدة الإسنادية بين الخبر و المبتدأ.
2. تعلقهما بما يفضي إلى تشابه بينهما.
3. اشتراكهما في حكم الرفع في حالة غياب العوامل اللفظية.
4. أسبقية المبتدأ على الخبر.

المطلب الثاني: محل الرفع وحيز الخبر.

الرفع من أهم المحلات الإعرابية في الجملة العربية، إذ يحتل الصدارة، فكل عمدة مرفوع، نحو: المبتدأ و الخبر، والفعل والفاعل،" وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر"² و يصف ابن يعيش المبتدأ و الخبر " بكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما"³. لقد اختلف النحاة في عامل الرفع في الجملة الاسمية، فمنهم من قال بالتجرد من العوامل، أي اعتبار العدم عاملاً، فقدم العدم على الوجود، ومنهم من قال بالترافع بين المبتدأ والخبر، وهو مذهب الكوفيين. ورأي آخر يقول بأن المبتدأ يرتفع بالابتداء، ويختلفون في الخبر الذي ينقسمون فيه إلى ثلاثة آراء هي:

1. الخبر يرتفع بالمبتدأ.
2. الخبر يرتفع بالابتداء.
3. الخبر يرتفع بالابتداء و المبتدأ.

والعامل المشترك بين هذه الآراء المختلفة هو اتفاق المبتدأ والخبر في الرفع، لأنهما بمثابة الجزء الواحد.

1 - شرح المفصل، ج 1 ، ص 228 .
2 - الكتاب، ج 1 ، ص 23 .
3 - شرح المفصل، ج 1 ، ص 221 .

ثم إن الذي نستخلصه من مناقشة النحاة لفكرة العامل، مرتبة الخبر وحيزه، "إنه جزء ثان من الجملة"¹ وهو أيضا "الجزء المستفاد الذي يستفيدة السامع ويصير المبتدأ كلاما تاما"².

فمعيار الإفادة والتمام صيرا من الخبر بؤرة الجملة الاسمية. فإذا قلنا: "زيد منطلق" فإن "منطلق" أفادت حدثا قام به زيد، وإذا قدمنا الخبر فقلنا: "المنطلق زيد" كان توجه الاهتمام نحو الانطلاق وزيد معا. فلا يستغني الكلام عن الخبر. إضافة إلى إلحاق التعريف (أل) بالخبر المتقدم بدل التنوين في "منطلق" ولما كان الخبر في عرف النحاة يرد نكرة، فإنه تنزل منزلة المبتدأ وصار زيديا هو الخبر. فالذي حدث هنا هو إبدال موضعي ووظيفي تحكمت فيه الأحكام التجريدية .

إذا كان المبتدأ والخبر بمثابة الجزء الواحد في المحل الإعرابي، فإنهما يفترقان من حيث الأحياز التي تشغلها المفردات و المركبات؛ فالمبتدأ يمتنع أن يكون جملة، أما حيز الخبر فهو أوسع وأشمل، إذ يشغل المفردات، والمركبات، والظروف، والجملة الاسمية، والفعلية، وجملة الشرط³.

1 - شرح المفصل، ج 1، ص 221 .

2 - المصدر نفسه، ج 1، ص 227 .

3 - هذه الجملة أضافها الجرجاني، ينظر: المقتصد، ج 1، ص 273 .

المبحث السابع: أصل الإخبار بالجملة:

المطلب الأول: الخبر جملة

يلتقي الخبر في حده بالجملة، فهما يشتركان في الإسناد والإفادة وتمام الكلام، فهذا الجزء المهم من العملية الإسنادية اتصف بالمحورية وحرية التنوع و التوسع، إذ جمع أصنافاً أربعة من الجملة، الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الشرطية والجملة الظرفية.

يمثل الخبر الواقع جملة اسمية امتداداً طبيعياً للوصف والعلاقة الموسعة التي تقوم على وصف المبتدأ والإحاطة بكل أخباره التي يتطلبها الموقف اللغوي. نحو: زيد أبوه منطلق. و الرابط الذي قوى العلاقة الإسنادية هو الضمير (الهاء) العائد على زيد، إنه يحيل قبلياً و بعدياً.

تشكل المحلات الإعرابية عنصراً وظيفياً يؤكد على توطيد العلاقات المتداخلة في التركيب و يعمل على تفسيرها-فإذا قمنا ببيان التحليلات التجريدية التي قدمها النحاة في مثل هذه التراكيب فإننا نجد ما يلي:

تمثل جملة : زيد أبوه منطلق امتزاجاً بين الأركان الاسمية ذات الوصف المباشر وغير المباشر، إذ أن زيدا وصفناه بطريق غير مباشر، لأننا عنيينا بالكلام أباه وليس هو، وكان واسطة لعلم المخاطب به وجهله بأبيه وهذا يعكس إعرابهم للجملة وفق ما يلي: "زيد" ، و"أبوه" مبتدأ ثان ، ومنطلق خبر المبتدأ الثاني، " وأبوه منطلق" خبر المبتدأ الأول.

أما ورود الخبر جملة فعلية، فهذا يفسر نظام العلاقات التجريدية القائمة بين الجمل الاسمية والجمل الفعلية، ويؤكد مرة أخرى ما افترضناه مسبقاً بأن هناك علاقات خارجية بين الجمل المختلفة التراكيب، تعمل على تقوية التفاعل الوظيفي والدلالي بينها.

وقد أكد النحاة في أكثر من موضع على علاقة المشابهة الإسنادية بين المبتدأ والخبر

من جهة، والفعل والفاعل من جهة أخرى¹.

والملاحظ أن الجملة الفعلية الواقعة خبراً قد أخذت حيزاً مهماً في الجملة الاسمية، وصارت جزءاً منها، لأن الإخبار ينفذ في الغالب بالفعل، والفعل يتطلب فاعلاً فيكون الفاعل بذلك أصلاً في عملية الإخبار والمبتدأ فرعاً عليه².

ولو عمدنا إلى الجملة: "زيد قام أبوه" يهمننا فيها الخبر، ذو المركب الفعلي حيث حقق الضميران المستتر والمتصل ربطاً قوياً إلى جانب الإسناد، وقوياً اتصال الخبر بالمبتدأ، "ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبراً عن هذا المبتدأ"³.

فالعلاقة التي أوجدها الضمير هي العلاقة الانعكاسية ويسمونها محمد أحمد نحلة الضميمة المنعكسة⁴.

أما الجملتان الشرطية والظرفية فهي قسمة جاء بها أبو علي الفارسي، وأعرض عنها ابن يعيش لأنهما في رأيه فرعان عن الجملة الفعلية⁵.

فالشرط والجزاء بمثابة المبتدأ والخبر، ولما ارتبط الشرط بالمبتدأ ارتبط بهما ضمير واحد يجمع الشرط والجزاء ليعودا على المبتدأ نحو: زيد إن يقيم أكرمه"، ودلت أحادية الضمير العائد على أحادية الجملة الشرطية.

ولكن لماذا ورد الخبر شرطاً؟ لأن الكلام تتنوع فيه أساليب التعبير؟ أم أن المقام يتطلب توظيف الشرط؟.

في الحقيقة فالكلام تعتريه عدة مقاصد تعكس رغبة المتكلم في تعامله مع الآخرين. إذ لا يخلو التركيب العربي من الشرط أو الظرف بنوعيه الزمان والمكان وغيرها مما يفسح المجال أمام تنوع التراكيب وتداخلها.

1 - يقول ابن يعيش: "الفاعل قد أسند إليه غيره، كما أن المبتدأ كذلك، إلا أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء" شرح المفصل، ج1، ص223، و ينظر: المقتضب، ج1، ص8.

2 - الشاذلي الهبشري، الضمير بنيته ودوره في الجملة، ص238.

3 - شرح المفصل، ج1، ص230.

4 - الضمائر المنعكسة في اللغة العربية مقال بمجلة اللسان العربي، عدد34، 1990م، ص59-78- نقلاً عن، الضمير بنيته ودوره في الجملة، ص221.

5 - شرح المفصل، ج1، ص229.

ونخلص بعد هذا التحليل إلى أن المقولات الأربعة محتواة في بعضها، فالشرطية والظرفية محتواة في الفعلية والفعلية محتواة في الاسمية، وهذا يفسر قول برجشتراسر الجملة الفعلية أبسط تركيباً من الجملة الاسمية¹.

المطلب الثاني: المبتدأ والخبر علاقة تركيبية وظيفية وتداولية.

يكون المبتدأ علاقة تركيبية مع الخبر إذا حقق الإسناد والربط والتطابق والإعراب. فإذا حكمنا على بنية ما أنها تركيبية، قصدنا أنها حققت جملة من الأحكام النحوية حين تألف عناصرها نحو:

1 - الرجل مؤمن 2 - و الرجال مؤمنون.

أما إذا قلنا: "الرجل مؤمنة"، فقد انتفت كل الروابط التي تجمع بين المبتدأ والخبر لعدم تحقق شرط التطابق في النوع (ذكر-أنثى) = تنافر.

لا يمكن لتركيب ما لم يحقق شرط التركيب أن يقوم بالأدوار الوظيفية الموكلة له، فالخبر لا يكون خبراً يتعلق بالمبتدأ ويصفه وصفاً كاملاً إلا إذا اتصف به لأن "الصفة خبر في الحقيقة"². إلا أنها أعم منه وظيفية ودلالة، فالصفة تذكر حالاً من أحوال الموصوف لبيان وإيضاح لمن يعرفها، أما في الخبر فتذكر لمن يجهلها فتكون هي محل الفائدة³ نحو: "هذا زيد الطويل"، فالطويل نعت لزيد وهي أعم منه، لأن الأشياء الطويلة كثيرة.

أما الوظيفة التداولية فهي تقوم على تفسير التركيب من الخارج، أي تركز على عنصر "البؤرة" (Focus) في الجملة، ولتوضيح الفكرة، نرصد جملة من التراكيب:

1. عُمُرُ الرجلُ طويلٌ.

2. الولدُ محبٌ لأمه.

3. المنتجُ الزراعيُّ وفيرٌ هذه السنة.

4. ...أما الطالبُ، فعمله جيد.

اختلفت العناصر التداولية المتمثلة في: البؤرة، والذيل بين هذه التراكيب.

1 - التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ص 140 .

2 - شرح المفصل، ج 2، ص 249 .

3 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.

إذ نرصد البؤرة في ج(1) وهي: "عمر"، أما ج(2) فهي (محب) أما في ج(3) فهي (المنتوج الزراعي)، وأما ج(4) فهي (أما الطالب) وتظهر هذه الجملة مختلفة عن الجمل السابقة باشتغالها على خطاب مسبق مفترض. يقوم الحديث فيه على الطالب المقصود، ثم فحص هذا الحديث بإبراز جودة عمله.

ويبدو أن الحوار قد أخذ بعدا تداوليا كبيرا في مناقشة شأن هذا الطالب.

تخضع الجملة (1) لقراءتين، إذ لا تثبت فيها البؤرة، بل قد تتحول، فإذا قلنا: الرجل طويل جاز ذلك، و نكون قد ركزنا الصفة على الرجل ذاته لا على عمره.

أما جملة محب "لأمه، فإنها تحيل إلى الولد دون ذكره، فهي تحمل معناه بقوة الخبر والجار والمجرور، إذ حدث توافق معجمي بين كلمة "محب" و "أمه"، فمعنى التداول بين الأم وولدها هو الحب حتما.

تأخذ البؤرة في هذه التراكيب عدة خصائص أهمها:

1. أنها تنصدر التركيب في ج(1)، وج(3) وج(4).

2. تتصف بحالة إعرابية هي الرفع.

3- تحمل البؤرة معلومة جديدة "لا تعتبر بالنسبة للوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب داخلة في نطاق المعرفة المشتركة"¹ في حين يكون المبتدأ ضمن المعرفة المشتركة بين المتخاطبين².

لا يمكن أن ينسلخ المبتدأ عن كونه بؤرة، انطلاقا من عدم معرفة المتلقي به لا سيما إذا ورد نكرة مثلما ذهب إلى ذلك النحاة القدماء، إذ وقع عليه الاستفهام، أو النفي نحو:

• ما عملت البارحة .

• هل أنت صادق؟.

1 - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 1405 هـ-1985 م ص138 .

2 - المرجع نفسه، ص139 .

المبحث الثامن: الفرق بين الخبر والحال

اختلف النحاة في التفريق بين الخبر والحال، ووضعوا بذلك ضوابط ترشدتهم إلى التمييز بين الاسمين.

فقد عد الكوفيون خبر كان حالاً، فهو منصوب على الحالية لأن الفعل لم يتعد إليه¹. وتأولوا لدلالة التركيب بقولهم كان زيد قائماً، أي كان زيد في حالة قيام. فمضمون الاسم المنصوب حال.

وأما البصريون فقد عدوا كان فعلاً متعدياً، حيث نصب الاسم على أنه مفعول لا حال، وهذه مسألة أخرى سنخصص لها الحديث في المبحث اللاحق إن شاء الله.

وأما ابن يعيش فقد اعتمد عدة منطلقات وظيفية ودلالية للتمييز بين الخبر والحال، إذ ليس كل خبر حالاً عنده، وإنما الأمر يعود إلى الوظيفة التركيبية، وطبيعة العناصر المتصلة بالخبر. إذ وقف عند قول العرب: "هذا بسرا أطيب منه تمراً" فعد هذا: مبتدأ، وبسرا حالاً، وأطيب منه خبر المبتدأ و بسرا وتمراً حالان وقعا في زمنين مختلفين، سبق فيه البسر التمر.

وبعد تفحص الخصائص التركيبية للأسماء المرتبطة بـ"كان" وجدها نكرة، وثبت عنده إذن أن كان تامة وليست ناقصة" وأن انتصاب الاسمين على الحال، لا على الخبر².

فالحال تحمل معنى الخبر مثلما يحمل الخبر معنى الحالية، فهما متساويان في حكم التكرير و" إنما استحقت الحال أن تكون نكرة، لأنها في المعنى خبر ثان"³.

ولعل المعيار الذي اتفق عليه النحاة للتمييز بين الحال و الخبر هو الرتبة " إن تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيويوه والكوفيين الحالية الاسم، وخبرية الظرف نحو: فيها زيد قائماً، لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عمدة، لا فضلة،

1 - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص307 .

2 - شرح المفصل، ج2، ص13 .

3 - المصدر نفسه، ج2، ص17 . وينظر المحتسب، ج2، ص208 ، يقول ابن جني: "الحال ضرب من الخبر".

فإن لم يقدم اختيار عندهم خبرية الاسم نحو: زيد في الدار قائم. وقال المبرد: التقديم والتأخير في هذا واحد¹.

والواضح من كلام النحاة أن الأسماء والظروف تتجاذبها الحالية، بدليل قوله تعالى:

(وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)². فهم يجمعون بين الرفع والنصب في

الظروف التامة و الناقصة نحو:

1. إن عبد الله في الدار بك واثق. } ظرف تام
2. إن عبد الله في الدار بك واثقا. }

و يكون مع الظرف الناقص نحو:

1. إن فيك عبد الله في الدار راغبا.

إن فيك عبد الله في الدار راغب.

وحتى يتم إفراغ التركيب من الدلالة الحالية ودمجه في الخبر، وجد الكوفيون منفذا تمثل في القيد الإعرابي، وهو الرفع في الصورتين (الظرف التام والناقص) ³.

و أضاف القزويني تمييزا بين حكم الخبر وحكم الحال من خلال التركيب؛ فحكم الخبر يحصل بالأصالة، وفي الحال يحصل في ضمن غيرها⁴ ويتضح هذا في التركيبين:

1. زيد راكب. فالركوب خبر حكم به على زيد، أما قولنا: جاء زيد راكبا، فإن

الركوب وصل بالمجيء على سبيل التبعية، فلم يتصف بالركوب، وإنما مجيئه

راكبا، فكان حكمه ضمنيا.

ومن العلماء المحدثين، نجد برجستراسر يعد خبر كان حالا في الأصل، لأنك عندما تقول: "كان تاجرا أصل معناه عاش وهو تاجر"⁵.

1 - همع الهوامع، ج4 ، ص 34 .

2 - هود/108 .

3 - همع الهوامع، ج4 ، ص 35.

4 - الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص 168 .

5 - التطور النحوي للغة العربية، ص 158 .

إن المعيار الذي يمكن أن نحتكم إليه للفصل في هذه المسألة هو معيار القصدية، أي قصدية المتكلم؛ فإذا شاء جعل الاسم حالاً نصبه، وإن شاء جعله خبراً رفعه في غياب عامل النصب، أو نصبه مع كان وأخواتها.

وتبين أن المتكلم إذا أراد إيصال فكرة ما، عمد إلى بعض السمات التركيبية نحو: الرتبة، والعلامة الإعرابية ووظيفتها توظيفاً دالاً على حكم المعنى من خلال دقة التركيب، ودقة فهمه وتأويله.

المبحث التاسع: مسألة الأفعال الناقصة

اتصفت كان وأخواتها عند النحاة بالنقصان، بحيث أن دلالتها على الحدث ناقصة أي اتصفت" بمعنى مجرد ناقص"¹ لأنها لا تكفي بمرفوعها، بل يحتاج إلى منصوب لتكتمل الفائدة، ويتحقق المعنى المقصود نحو: كان الجو معتدلاً أما سيبويه فقد اعتمد منها تفسيرياً لكان وأخواتها جدير بأن نقف عنده لما فيه من أهمية في التحليل والأحكام، حيث تحدث عنها في باب أسماء "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل و المفعول فيه لشيء واحد"².

وقد جعل الاسم والخبر بمثابة الفاعل والمفعول، وهو إذ عامل كان معاملة الأفعال المتعدية إلى واحد. غير أنها تزيد عليها بتخصيص الزمن الماضي.

وهنا نلمس تقارباً في تفسير الجملة الاسمية بالجملة الفعلية، يقول في ذلك " ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول، لأن حاله في الاحتياج إلى الآخر هاهنا كحالكم في الاحتياج إليه ثمة"³.

وأضاف على هذا التفسير أن اصطلح على اسم كان اسم الفاعل، وخبرها اسم المفعول، ولا يجد في ذلك فرقا بين قولك " كان عبد الله أخاك وبين: ضرب زيد عمرا، إذ أن توزيع الأسماء واحد في الرتبة والمحلات الإعرابية التي حققت الرفع والنصب في كلا التركيبين.

ونجد تأثير العامل في تحقيق الرفع والنصب، وسع من حيز التقديم والتأخير. في الجملة الاسمية نحو: كان أخاك عبد الله، فقدم الخبر المنصوب على الاسم المرفوع مثلما قدم المفعول على الفاعل في: ضرب زيدا عمرو.

فالعامل اللفظي قد أزال الابتداء المعنوي، وتغير من المرفوع الأصلي إلى المرفوع بالتبعية، فهو اسم كان، إذ نشأت علاقة التبعية بالمحلات الاسمية.

فالاسم المرفوع يكون في الدرجة الأولى من حيث ارتباطه بمعموله (كان) والاسم المنصوب في الدرجة الثانية ويقترّب هذا من وصف تتيار "Tésniere" لقوة الفعل التي

1 - عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 545 .

2 - الكتاب، ج1، ص 45 .

3 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.

تكون علاقات أحادية التكافؤ أو ثنائية التكافؤ أو ثلاثية التكافؤ... فالفعل (كان) عنده ذو قوة ثنائية.

أما ابن يعيش فإنه ينبري لشرح أحكام المشابهة بين عمل كان واسمها وخبرها و بين الأفعال المتعدية في الجملة الفعلية، إذ أن المشابهة كانت لفظا لا معنى. ونقاط التمايز تتجلى فيما يلي:

إنَّ كان من أفعال العبارة واللفظ، وليست أفعالا حقيقية، فهي تحمل دلالة زمنية على وجود الخبر، فوظيفتها في التركيب " كان زيد قائما" شبيهة بوظيفة الظرف في زيد قائم أمس.

انتفى شبه اسمها بالفاعل، وخبرها بالمفعول، لأن الفاعل والمفعول متغايران فزيد غير عمرو في قولنا: ضرب زيد عمرا، أما قولنا، كان زيد قائما، فالقيام صفة لزيد ملحقة به، فهي تلتف حوله ولا تنفصل عنه¹.

لا يمكن تحميل "كان" أكثر من معناها الذي سيقف له، فهي لا ترتبط بالظرف ولا تشبهه، ذلك أن الظرف نحو أمس وغدا غير متصرف أما كان فهي كاملة التصرف ثم إن موقعها يكون في صدارة الجملة أو تتوسطها نحو: زيد كان قائما. أما تقدم الظرف أو توسطه يجعله عنصرا متطرفا في التركيب.

أما الدليل الثاني فيمكن الأخذ به، لعدم تحقق شرط التداول مع كان وثبوته مع ضرب؛ ذلك أن الأسماء في: "ضرب زيد عمرا" أسماء بحتة متماثلة في أحكامها، أما في " كان زيد قائما" فإنها متدرجة في اسميتها، فـ"زيد" اسم عام، وقائما" يرد حالا أو صفة، فإذا كان صفة فإنها فصلته عن "زيد غير القائم"² فاقتربت من التركيب الفعلي في المغايرة بين الاسمين، وإن كان التغاير في الجملة الفعلية داخل التركيب أما في الجملة الاسمية حصلت بين عنصر داخل التركيب وآخر خارجه.

ليست كان في الاستعمال اللغوي العربي واحدة، وإنما هي أنواع ناقصة وتامة وزائدة، فماذا عن كان التامة؟.

1 - ينظر: شرح المفصل، ج2، ص 84 .

2 - المصدر نفسه، ج2، ص 233 .

ذكر سيبويه كان التامة التي تعني الوجود و الكينونة نحو: " قد كان عبد الله، أي قد خلق عبد الله، وقد كان الأمر، أي وقع الأمر... "1 و هو بمثابة الفعل اللازم، اقتصر على الفاعل.

يستثني سيبويه " ليس" من هذا الحكم لأنها غير متصرفة². و قد ذكر أبو بكر الرازي أنها تكون بمعنى الأزل والأبد في قوله تعالى: " وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا "3،4. يقول الأب هنري فلايش (Henri Fleish) عن استعمال كان في هذه الآية موضعا حكمها الاستثنائي: "كان (être) هي الحدث بآتم معنى الكلمة (L'action par Excellence) إنه كذلك [أي كون الله عليما حكيما] في حاضر أبدي (Éternel Présent)، كان بصيغة الماضي هي الكيفية التي تعبر عن هذا الوجود الديناميكي الذي لا بداية له ولا نهاية ولا تغير والذي هو باستمرار حاضر"⁵.

ثم يربط معنى كان بحكم خبرها الذي هو حال في حقيقته: يقول: " الصفات (Adejectifs) المنصوبة التي تتبع كان هي أحوال وليست أخبارا، كما سبق أن شرح ذلك نحاة الكوفة (...). صفات الحال في مثل هذه الآيات القرآنية، لا تدل إلا على أنماط (Modalités) هذا الحضور الإلهي لدى الإنسان"⁶.

يرصد أبو بكر الرازي خمسة معانٍ لـ (كان) في القرآن من حيث الزمن والحدث، فهي تدل على الماضي، والحال، والاستقبال، مثلما تدل على الأزل و الأبد، والصورورة

1 - الكتاب، ج 1 ، ص 46 .

2 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.

3 - الفتح/4 .

4 - السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت لبنان، ط 1، 1408 هـ-1988م، ج 2 ، ص 245 .

5 - Henri Fleish, voll II,p196,note marge N° :1

نقلا عن سعيد هادف، وكان الله عليما حكيما"دراسة لغوية تحليلية لفعل الكينونة مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، العدد 3، 1995 م ، ص 61-62 .

6 - المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(أي بمعنى صار) ¹ و عد دلالتها على الماضي هو الأصل نحو قوله تعالى: (وَكَانَ فِي

الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ) ² و أما معانيها الفرعية فهي:

1- الحال نحو قوله تعالى: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) ³.

2- و الاستقبال نحو قوله تعالى: (وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا) ⁴.

3- و صار نحو قوله تعالى: (وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ) ⁵ . أما كان الزائدة:

فقد وردت في الاستعمال اللغوي، ورصدها النحاة و بينوا أحكامها التي تتلخص في أمرين هما:

1. ترد غير عاملة.

2. إمكانية استغناء الكلام عنها.

وضبطوا لحكم دخولها في التركيب شرطين هما: ⁶

1. أن تكون بصيغة الماضي.

2. أن تتوسط الشيين المتلازمين في:

المبتدأ أو الخبر نحو: زيدٌ كان قائمٌ.

والصلة والموصول مثل: قابلت الذي كان حفظ القرآن. والمعطوف والمعطوف

عليه مثل: الكتاب خير جليس في الماضي كان وفي الحاضر.

و الصفة والموصوف يقول الفرزدق:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَ جِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ ⁷ .

1 - معترك الأقران، ج2 ، ص245-246 .

2 - النمل/48 .

3 - آل عمران/110.

4 - الإنسان/7 .

5 - البقرة/34 .

6 - ابن عصفور، شرح المقرب، تحقيق: علي محمد فاخر، ط1 ، 1990م، ص882-884 .

7 - البيت من الوافر وهو للفرزدق، الديوان ، دار صادر بيروت، ج2 ، ص290 و قد روي

فكيفة إذا رأيت ديار قومي وجيران لنا، كانوا كرام

وشرح ابن عقيل، حنا الفاخوري، دار الجيل بيروت، ط1 ، ج1، ص225 و في شرح

المقرب، القسم 2، ج1، ص885 .

و الفعل وفاعله كقولهم: "ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان أفضل منهم".

وحكى سيبويه ورودها بين خبر إن و اسمها: "إن من أفضلهم كان زيد"¹.

إذا كانت كان الزائدة تفسر زيادتها على عنصر فائض في المعنى، ويستغني عنها الكلام، فما جدوى ورودها في التركيب إذا؟.

قد تعكس هذه التنوعات الوظيفية لـ"كان" تأويل المتكلم أو مستعملي اللغة على مراحل عدة، جعل هذا الاستعمال يتحكم في جهتها وزمنها.

أضف إلى ذلك تلمسنا معاملة" كان الزائدة بوصفها ضمير الشأن "هو" أو قد تكون لإفادة التوكيد، يقول عباس حسن: "و كل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة وتوكيدا، فليس من شأنها أن تحدث معنى جديدا، ولا أن تزيد في المعنى الموجود شيئا إلا التوكيد"².

ولو عدنا إلى النتيجة المحصلة من القرآن الكريم بشأن المعاني الخمسة، واتخذناها أساسا للتدقيق في حقيقة كان، فإننا نقول: إنها تجمع كل المعاني، ودلالاتها على الزمن مطلقة، وأما تقييدها بالماضي أو الحال أو الاستقبال ما هو إلا تأثير السياق التركيبي.

أما أحمد المتوكل فإنه قد توصل إلى نتيجة تعضد النتيجة التي ألنا إليها في كان الناقصة خاصة، فقد أقر بأنها مرت بظاهرة عبر تطورها أطلق عليها التحجر "Crammaticalisation" ومفادها أن المفردة تفقد محتواها المعجمي جزئيا أو كليا، وقد

تنتقل من وضع معجمي إلى وضع نحوي (صرفي - تركيبى) ³.

1 - الكتاب، ج2 ، ص 153 .

2 - النحو الوافي، ج1 ، ص 580 .

3 - قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 27 .

الخلاصة:

إن ما يمكن استخلاصه في هذا الفصل مايلي:

- 1- الجملة العربية محكومة بمجموعة من القيود التي تعمل على توجيه التركيب و الدلالة وهي: قيد الرتبة وقيد التطابق، وقيد الإعراب، وقيد الوجود.
- 2- سيطرة هذه القيود على الفاعل بالإضافة إلى القصدية التي شكلت ملمحا هاما في توجيه الأحكام النحوية.
- 3- يعد الفاعل بؤرة الجملة، فإذا حذف من التركيب يعوضه عنصر يقوم بوظيفته.
- 4- مثل البناء المجهول تلخيصا لعدة أنماط تركيبية، ثم إنه جمع بين الفاعل والمفعول، ويعكس لنا قيمة عنصرين يعملان بشكل تداولي.
- إنه يشكل نظرية متكاملة قامت على خمسة أسس صوتية و صرفية ونحوية ودلالية وتداولية.
- 5- إن الأحياز التي تتموضع فيها المفاعيل ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالفعل وتعكس سلطة الاسم في التركيب، إذ أن قوته إزاء قوة الفعل، فهي مفسرة الحدث. ووضعنا القصدية بمقابل قوة العامل، وما تلك العوامل إلا انعكاس لرغبة المتكلم في توجيه الخطاب النحوي من خلال التراكيب التي ينشئها.

